دفاع الإمام الجعبري

عن القراءات والقراء من خلال كتابه

«كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»

إعداد

د / هادي حسين عبد الله فرج

أستاذ القراءات وعلومها المساعد

ووكيل كلية القرآن الكريم للدراسات العليا والبحوث

جامعة الأزهر

١٤٤١ هـ = ٢٠٢٠ م

دفاع الإمام الجعبري عن القراءات والقراء من خلال كتابه «كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني»

هادي حسين عبد الله فرج

قسم القراءات، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، طنطا، جامعة الأزهر، مصر

البريد الاليكتروني:

hadyfarag1549. el@azhar. edu. eg

ملخص البحث:

تناول هذا البحث دفاع الإمام الجعبري عن القراءات والقراء من خلال كتابه «**كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**».

فبدأ بالتعريف بالإمام الجعبري وبكتابه، ثم بين أركان الطعن، وأسباب الطعن في القراء والرواة كوهم القارئ أو الراوي، وعدم الضبط في النقل عن الأئمة، والقصور عن إدراك حقيقة القراءة، وكشف البحث أيضًا عن أسباب الطعن في القراءات كزعم النحويين أنهم أدرى بضبط القراءة، وجهلهم باللغة أو اللهجة التي جاءت عليها، ودعوى التفرد في القراءة، وعدم سماعها من العرب، وإجماع النحاة على تخطئتها، وتحكيم القواعد النحوية.

وأظهر البحث أهم الأسس التي بنى عليها الإمام الجعبري دفاعه عن القراءات والقراء كتواتر القراءة وثبوت نقلها، وتوثيق القراء

والدفاع عنهم، وموافقة القراءة للرسم العثماني، وتوجيه القراءات وبيان معانيها.

وكشف البحث عن أهمية كتاب «كنز المعاني»، وبراعة مؤلفه في الدفاع عن القراءات والقراء.

الكلمات المفتاحية: دفاع -الجعبري-القراءات-كنز المعاني

dealt with Imam al-Jabari'sdefense of readings and readers through his book Treasure of Meanings in explaining the progress of aspirations and congratulations،

Hadi Hussein Abdullah Faraj
Department of Presentation and study، Faculty of the Holy Quran، for Readings and Sciences of Tanta، At Al-Azhar University- Egypt.
Emaile: hadyfarag1549. el@azhar. edu. eg

Abstract:

This research dealt with Imam al-Jabari'sdefense of readings and readers through his book Treasure of Meanings in explaining the progress of aspirations and congratulations، so he began to introduce Imam Al-Jabari and his book، then he clarified the pillars of the appeal، the reasons for challenging the readers and narrators as the reader or narrator's delusion، the lack of discipline in the transmission of the imams، and the failure to understand the truth of the reading. The research also revealed the reasons for challenging readings، such as the grammatical claim that they know the exact reading، their ignorance of the language or dialect that came upon them، and the claim of uniqueness in reading، and not hearing from the Arabs، and the consensus of the grammarians to err، and arbitration of grammatical rules.

The research showed the most important foundations on which Imam Al-Jabari built his defense of the readers and readers such as the

frequency of reading and evidence of its transmission، documenting and defending the readers، agreeing to read the Ottoman drawing، directing the readings and explaining their meaning، and the research revealed the importance of the treasure book of meanings and the ingenuity of its author in the defense of readings and readers.

Key Words: defense، al-jabari، readings، foundations

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالىٰ من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تكفل بحفظ كتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلىٰ آله وأصحابه ومن اهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين.

وبعد:

فمن المعلوم أن كل قراءة تواتر نقلها ووافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا [(١)]، فهي القراءة المتواترة المقطوع بها، والذي جمع هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس علىٰ تلقيها بالقبول وهم: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، أخذها الخلف عن السلف إلىٰ أن وصلت إلىٰ زماننا [(٢)].

ومع ذلك نرىٰ عبارات كثيرة لبعض علماء اللغة والنحو

---

(١) المراد ما يحتمله رسم المصحف كقراءة ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بالألف، فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف موافقة للرسم صراحة، وقراءة الإثبات موافقة للرسم تقديرًا.

(٢) ينظر: «منجد المقرئين» لابن الجزري ص(١٨) بتصرف.

والتفسيروالقراءات وغيرهم، تضمنت الطعن في بعض القراءات والإساءة لبعض القراء والرواة.

وبمطالعتي لكتاب «**كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**» وجدت أن الإمام الجعبري تكفل بالرد علىٰ أصحاب هذه الطعون، فقد انتهج منهجًا وصفيا نقديا تصدىٰ فيه بشدة، ودافع فيه بقوة، ورد بجرأة علىٰ هؤلاء مما أضفىٰ علىٰ كتابه أهمية كبيرة وميزة عظيمة، وهذا ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع تحت عنوان «**دفاع الإمام الجعبري عن القراءات والقراء من خلال كتابه كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**».

أهمية الموضوع وأسباب الكتابة فيه:

ومن **أهم الأسباب** التي دعتني للكتابة في هذا الموضوع إضافة إلى ما سبق ما يلي:

أولًا: أهمية كتاب «كنز المعاني» ومكانته بين كتب القراءات عامة وشروح الشاطبية خاصة، حيث يعد موسوعة علمية فقد ضمَّ بين دفتيه علومًا متعددة كالتوجيه والرسم العثماني، والإعراب، ودفع المطاعن عن القراءات والقراء، والقراءات الشاذة، إضافة إلى الغرض الأساس منه وهو شرح منظومة «حرز الأماني ووجه التهاني» للإمام الشاطبي.

ثانيًا: يُعد الإمام الجعبري من العلماء المبرزين الذي جمعوا بين التأليف في علوم شتى كالقراءات والوقف والابتداء والرسم العثماني والتجويد والحديث والفقه والأدب وغيرها مما جعله أهلًا للدفاع عن القراءات والقراء.

ثالثًا: لم يتعرض أحد ـ فيما أعلم ـ إلى تناول هذا الموضوع من خلال كتاب «كنز المعاني» للجعبري.

رابعًا: كشف اللثام عن جانب من الجوانب التي من الممكن أن تكون خافية على كثير من المشتغلين بعلم القراءات وشروح الشاطبية عمومًا وشرح الجعبري خصوصًا وهو عناية الإمام الجعبري بالدفاع عن القراءات والقراء.

خامسًا: إيراد الإمام الجعبري لغالب الطعون التي وجهها علماء النحو واللغة والتفسير وغيرهم إلى القراءات والقراء في كتاب «كنز المعاني» والرد عليها.

سادسًا: إبراز أسباب الطعن في القراءات والقراء من خلال كتاب «كنز المعاني» للجعبري.

سابعًا: بيان الأسس التي بنى عليها الإمام الجعبري دفاعه عن القراءات والقراء.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على كل من: المنهج الاستقرائي، المقترن بالمنهج الوصفي ثم التحليلي، حيث إن طبيعة البحث تقتضي استقراء النصوص الخاصة بقضية الطعن في القراءات والقراء ودفاع الإمام الجعبري عنها ووصفها وصفًا موضوعيًا، ثم تحليلها وبيان الإفادة منها.

الدراسات السابقة:

بعد طول بحث وتنقيب واطلاع على قوائم الرسائل والبحوث للعديد من الجامعات ومراكز الدراسات الإسلامية وغيرها، وكذلك البحث على الشبكة العنكبوتية تبينت أن موضوع البحث لم يتناوله أحد بالبحث أو يفرده بالدراسة من خلال كتاب «كنز المعاني» للجعبري، وإن كان هناك دراسة عن الإمام الجعبري ومنهجه في «كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني» مع

تحقيق نموذج من الكنز للأستاذ/ أحمد اليزيدي لكنه لم يتعرض لقضية دفع المطاعن عن القراءات، وأيضا تم تحقيق الكتاب في مجموعة رسائل علمية بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهر بالقاهرة، وكذلك وجدت بعض الكتابات في مسألة الدفاع عن القراءات عمومًا وعن قراءات بعض الأئمة كابن عامر وحمزة للأستاذ الدكتور/ سامي عبد الفتاح هلال عميد كلية القرآن الكريم بجامعة الأزهر. لكنها لم تتعرض للإمام الجعبري ولا لكتابه.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: تناولت أهمية الموضوع وأسباب الكتابة فيه، والدارسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.

التمهيد: تناولت فيه التعريف بالإمام الجعبري وكتابه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الجعبري **ويشمل**:

أولًا: اسمه، لقبه، كنيته، نسبه، مولده.

ثانيًا: أشهر شيوخه، أشهر تلاميذه.

ثالثًا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

رابعًا: أهم مؤلفاته، وفاته.

المطلب الثاني: أهمية كتاب «كنز المعاني».

الفصل الأول: أركان الطعن. **وفيه ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول: الطاعن.

المبحث الثاني: مجال الطعن، **وفيه مطلبان**:

المطلب الأول: طعن في القراءة أو الوجه.

المطلب الثاني: طعن في القارئ أو الراوي

المبحث الثالث: صيغة الطعن، **وفيه مطلبان**:

المطلب الأول: الألفاظ المتعلقة بالقراءة أو الراوية أو الوجه.

المطلب الثاني: الألفاظ المتعلقة بالقارئ أو الراوي.

الفصل الثاني: أسباب الطعن في القراء والقراءات عند الجعبري، **وفيه مبحثان**:

المبحث الأول: الأسباب التي تتعلق بالناقلين للقراءة من الأئمة والرواة وغيرهم **وفيه ثلاثة مطالب**:

المطلب الأول: وهم القارئ أو الراوي.

المطلب الثاني: عدم ضبط الرواة في النقل عن الأئمة.

المطلب الثالث: سهو القراء وقصورهم عن إدراك حقيقة القراءة.

المبحث الثاني: الأسباب التي تتعلق بالقراءة أو الرواية أو الوجه القرائي، **وفيه ثلاثة عشر مطلبا**:

المطلب الأول: زَعْم بعض النحويين أنهم أدرى بضبط القراءة من القراء.

المطلب الثاني: جهل بعض النحويين باللغة أو اللهجة التي جاءت عليها القراءة.

المطلب الثالث: مجيء القراءة أحيانًا على وزن نادر لم يصل إلى بعض النحويين.

المطلب الرابع: دعوى التفرد بالقراءة.

المطلب الخامس: الاعتقاد أن مصدر القراءات هو الرسم العثماني.

المطلب السادس: حمل بعض الأحاديث على معنى معين.

المطلب السابع: دعوى عدم السماع من العرب أو النحويين.

المطلب الثامن: إجماع النحاة على تخطئة القراءة أو ردها وعدم

قبولها.

المطلب التاسع: الشعر المستشهد به للقراءة مجهول.

المطلب العاشر: الاستدلال بـ«سبب النزول».

المطلب الحـــادي عشر: زعم بعض النحويين أن القراءة تؤخذ بالقياس.

المطلب الثاني عشر: تحكيم القواعد النحوية.

المطلب الثالث عشر: زعم بعض النحويين أن بعض القراءات خطأ في أمر الدين والشرع.

الفصل الثالث: أسس الدفاع عن القراءات والقراء عند الإمام الجعبري، وفيه **عشرة مباحث**:

المبحـــث الأول: تواتر القراءة وثبوت نقلها.

المبحث الثاني: توثيق القراء والدفاع عنهم والثناء عليهم.

المبحث الثالث: موافقة القراءة رسم المصحف.

المبحث الرابـــع: الاستشهاد للقراءة أو الرواية، وفيه **خمسة مطالب**:

المطلب الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم.

المطلب الثاني: الاستشهاد بالقراءات.

المطلب الثالث: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

المطلب الرابع: الاستشهاد بالشعر.

المطلب الخامس: الاستشهاد بلغات العرب وأقوالهم.

المبحث الخامس: بيان معنى بعض الأحاديث التي أشكل فهمها.

المبحث السادس: عدم السماع لا يدل على العدم.

المبحث السابع: توجيه القراءات وبيان معناها.

المبحث الثامن: الإشارة إلى ردود الإمام الشاطبي في «نظمه» وبيان مدلولها.

المبحث التاسع: **الاستشهاد بما ورد في بعض منظوماته.**

المبحث العاشر: **الرد على الطاعن بلفظه.**

الخاتمة: تتضمن أهم نتائج البحث.

ثم ذيلت البحث بفهرس لأهم المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾ [سورة البقرة:٢٨٦].

تمهيد:

التعريف بالإمام الجعبري وكتابه

المطلب الأول: التعريف بالإمام الجعبري:

أولا: اسمه:

إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الجعبري [1].

لقبه: كان الإمام الجعبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يلقب بـ«برهان الدين»، و«رضي الدين»، و«برهان الدين» هو الغالب عليه.

كنيته: تكنىٰ الجعبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأبي إسحاق وأبي محمد، وكانت الأولىٰ أكثر شهرة.

نسبه: ذكر أصحاب التراجم للجعبري خمسة أنساب وهي: الربعي، والجعبري، والخليلي، والشافعي، والسلفي.

فالربعي: نسبة إلىٰ قبيلة «ربيعة» التي كانت تشاطر قبيلة «مضر» الشهرة والقوة بين القبائل العربية.

والجعبري: فإنها نسبة إلىٰ قلعة جعبر [2].

---

(١) سأقوم هنا بذكر ترجمة مختصرة للإمام الجعبري لأن هناك دراسات كثيرة ذكرت ترجمة له بالتفصيل ينظر مثلًا كتاب «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار» قسم الدراسة بتحقيق د/ حسن محمد مقبولي الأهدل ص(٣٣) وما بعدها، و«الجعبري ومنهجه في كنز المعاني» لأحمد اليزيدي (١/ ٢٥) وما بعدها، وينظر أيضًا «معرفة القراء الكبار» (٣/ ١٤٦٣-١٤٦٥)، «غاية النهاية»)١/ ٢١).

(٢) قلعة جعبر: تقع علىٰ نهر الفرات قرب صفين، وكانت تسمىٰ قديمًا «دوسر» فنزلها رجل من بني قشير بن كعب من ربيعة واستولىٰ عليها ولقب نفسه بالأمير سابق الدين الجعبري، وسميت بعد ذلك المنطقة باسمه. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٥٢).

والخليلي: نسبة إلىٰ مدينة الخليل عليه السلام التي استوطنها الجعبري واستقر فيها أكثر من أربعين سنة إلىٰ أن مات بها.

والشافعي: نسبة إلىٰ المذهب الشافعي، ونسب الجعبري إليه، لأنه واحد من أعلامه.

والسلفي: نسبة إلىٰ السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين فهو إشارة إلىٰ أنه كان يتبع طريق السلف الصالح.

مولده: ولد الإمام الجعبري في حدود سنة أربعين وستمائة من الهجرة (٦٤٠ هـ).

ثانيًا: أشهر شيوخه وتلاميذه:

أشهر شيوخه:

تلقىٰ الإمام الجعبري رحمه الله تعالىٰ علومه علىٰ عدد كبير من الشيوخ وكبار علماء عصره ومن أشهر هؤلاء:

١-تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن محمد بن يونس (ت ٦٧١هـ).

٢-علي بن عثمان بن محمود، أبو الحسن البغدادي الوجوهي (ت ٦٧٢ هـ).

٣-عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الحبيش، أبو أحمد البغدادي (ت ٦٧٦ هـ).

٤-علي بن عبد العزيز بن محمد تقي الدين أبو الحسن الإربلي (ت ٦٨٨ هـ).

٥-علي بن أحمد بن عبد الواحد، أبو الحسن المقدسي

(٦٩٠هـ)[1].

أشهر تلاميذه:

١-إبراهيم بن عثمان بن كامل البعلي (ت ٧٤٠ هـ).

٢-محمد بن جابر بن محمد بن حسان القيسي الوادي آشي (ت ٧٤٩ هـ).

٣-محمد بن أحمد بن علي بن الحسين أبو المعالي بن اللبان (ت ٧٧٦ هـ).

٤-أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجي المعروف بابن الطحان (ت ٧٨٢ هـ).

٥-عمر بن حمزة بن يونس بن حمزة أبو حفص العدوي (ت ٧٨٢هـ) [2].

ثالثًا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

نال برهان الدين الجعبري في عصره منزلة علمية بارزة بين أقرانه ومعاصريه، انتهت إليه الرياسة في علم القراءات ومعرفة عللها وأحكامها، فأطلق عليه الأستاذ المحقق الحاذق الثقة الكبير شيخ القراء، وشيخ الخليل والشام، فكان وحيد دهره وفريد عصره، مبرزًا متخصصًا في كافة علوم القرآن، مفيدًا للطلبة في ذلك، إلىٰ جانب تضلعه ومعرفته بالأصول والفروع، ومشاركته في أنواع العلوم والفنون،

---

(١) ينظر: «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني» (١/ ٦٧-٧٠)، «عوالي مشيخة الجعبري» ص(١١-١٥)، «غاية النهاية» (١/ ٢١).

(٢) ينظر: «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار» ص(٤٤) وما بعدها، «غاية النهاية» (١/ ٢١)، «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني» (١/ ٧٠) وما بعدها.

فوصفه العلماء بالعلامة ذي الفنون، المشارك في الفقه والحديث والتفسير والتاريخ والأصول والنحو والأدب واللغة وغيرها [١].

ويدل علىٰ ذلك قول الإمام ابن الجزري: «محقق حاذق ثقة، وألف التصانيف في أنواع العلوم» [٢].

ووصفه الذهبي بقوله: «العلامة ذو الفنون، مقرئ الشام، له التصانيف المتقنة في القراءات، والحديث، والأصول، والعربية، والتاريخ، وغير ذلك» [٣].

وقال عنه ابن كثير: «صنف في العربية والعروض والقراءات نظمًا ونثرًا، وكان من المشايخ المشهورين بالفضائل والرياسة، والخير والديانة، والعفة والصيانة» [٤].

مما سبق يتضح لنا أن الإمام الجعبري رحمه الله تعالىٰ تبوأ مكانة علمية عظيمة ليس في القراءات فقط وإنما في سائر العلوم.

رابعًا: أهم مؤلفاته:

أثرىٰ الإمام الجعبري المكتبة الإسلامية بمؤلفات عديدة في مختلف العلوم والفنون، فقد ألف ما يربو علىٰ خمسين ومائة كتاب، وأبان عنها في رسالة مستقلة سمَّاها «الهبات الهنيات في المصنفات الجعبريات» وسأكتفي هنا بذكر أهم المؤلفات في التجويد والقراءات

---

(١) «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار» ص(٤٦-٤٧).

(٢) «غاية النهاية» (١/ ٢١).

(٣) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٨/ ١٧٢).

(٤) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ١٨٤).

وعلومها [1].

١ -أحكام الهمزة لهشام وحمزة.

٢ -حسن المدد في فن العدد.

٣-خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث.

٤ -خميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد.

٥ -عقود الجمان في تجويد القرآن.

٦ -كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني.

٧-نزهة البررة في قراءات الأئمة العشرة.

٨-الواضحة في تجويد الفاتحة.

٩-وصف الاهتداء في الوقف والابتداء.

خامسًا: وفاته:

توفي الإمام الجعبري في الثالث عشر من رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة من الهجرة [2] (٧٣٢ هـ) رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

(١) ينظر تفصيل هذه المؤلفات في «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار» ص(٥٠) وما بعدها، «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني» (١/ ٩٠) وما بعدها، «كنز المعاني» للجعبري (١/ ٨٨) وما بعدها.

(٢) المراجع السابقة.

المطلب الثاني: أهمية كتاب «كنز المعاني»:

لقد أثنىٰ العلماء علىٰ مؤلفات الإمام الجعبري بالجودة والإتقان والتحرير وسعة العلم وغزارة المادة والدقة في التعبير والاختصار.

وأبرز مؤلفاته وأشهرها وأحسنها وأجلها هو كتاب «**كنز المعاني شرح حرز الأماني**» فقد أثنىٰ عليه العلماء بأنه من أحسن شروح الشاطبية، وأوسعها وأدقها معلومات وفوائد، وأغرزها مادة، فهو كتاب عظيم في بابه، وأبدع فيه مؤلفه فأبان عن أوجه القراءات وأحكامها وعللها، وأظهر آراءه وملاحظاته علىٰ من تقدمه، ولا يفهم هذا الكتاب وما فيه إلا أرباب التخصص لجزالة ألفاظه ومعانيه [١].

ومما يدل علىٰ ذلك قول الإمام الذهبي: «له شرح كبير للشاطبية كامل في معناه» [٢].

وقول الإمام القسطلاني: «شرح عظيم لم يصنف مثله» [٣].

وقال الشيخ أحمد بن مصطفىٰ طاش كبرىٰ زاده: «وشرح الشاطبية وسماه «كنز المعاني» وشرح الرائية أيضًا، وأحسن في هذين الكتابين، سيما شرح الشاطبية فإنه أحسن فيه كل الإحسان، ولا يقدر علىٰ حل رموزه إلا من برع في علوم القرآن، بل العلوم العربية والشرعية أيضًا، ولا يعرف عسر ذلك الكتاب وقدر إتقانه إلا من خدمه حق الخدمة» [٤].

وقال حاجي خليفة: «وله ـ حرز الأماني ـ شروح كثيرة أحسنها

---

(١) «رسوخ الأحبار» ص(٥١-٥٢).

(٢) «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٩٧).

(٣) «لطائف الإشارات» للقسطلاني (١/ ١٦٤).

(٤) «مفتاح السعادة» (٢/ ٤٦).

وأدقها شرح الشبخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، وهو شرح مفيد مشهور سماه كنز المعاني» [1].

كل هذه النصوص وغيرها تدل علىٰ أهمية هذا الكتاب ومنزلته بين شروح الشاطبية [2].

(١) «كشف الظنون» (١/ ٦٤٦)، وينظر «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني» (١/ ١٠٤-١٠٥).

(٢) ولمعرفة منهج الإمام الجعبري في كتابه «كنز المعاني» بالتفصيل ينظر «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني» (١/ ١٢٣) وما بعدها.

الفصل الأول
أركان الطعن

بإنعام النظر في كتاب «**كنز المعاني**» للإمام الجعبري نجد أن للطعن ثلاثة أركان هي:

١ -الطاعن.

٢ -المطعون فيه.

٣-صيغة الطعن.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

المبحث الأول: الطاعن

١-الطاعن: هو كل من طعن في القراءة المتواترة أو القارئ من لغويين أو نحويين أو مفسرين أو علماء القراءات أو غيرهم.

وفيما يلي عرض بأسماء هؤلاء [١]:

١-الزجاج وقد ورد ذكره عشر مرات [٢].

٢-أبو علي الفارسي وقد ورد ذكره تسع مرات [٣].

٣-أبو عبيد القاسم بن سلام وقد ورد ذكره ثماني مرات [٤].

٤-النحاس وقد ورد ذكره ثماني مرات أيضًا [٥].

٥-الزمخشري وقد ورد ذكره ست مرات [٦].

٦-سيبويه وقد ورد ذكره ست مرات أيضًا [٧].

---

(١) قمت بترتيب الأسماء علىٰ حسب مرات الورود من الأكثر إلىٰ الأدنىٰ وذلك بعد الحصر والاستقراء.

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١١٢٣)، (٣/ ١١٦٦)، (٣/ ١٢١١)، (٣/ ١٢٧٥)، (٣/ ١٣٩٥)، (٤/ ١٨٢٠)، (٤/ ١٩٢٣)، (٤/ ١٩٨٧)، (٥/ ٢١٨٦)، (٥/ ٢١٩٦).

(٣) «كنز المعاني» (٢/ ٥٢٦)، (٣/ ١٢٧٥)، (٣/ ١٣٩٥)، (٣/ ١٥٥٩)، (٣/ ١٧٧٦)، (٤/ ١٩٢٣)، (٤/ ١٩٦٢)، (٤/ ١٩٨٧).

(٤) «كنز المعاني» (٣/ ١٤٧٠)، (٣/ ١٥٠٣)، (٣/ ١٥٥٩)، (٣/ ١٥٦٠)، (٤/ ١٨٢٠)، (٤/ ٢٠٣٢)، (٥/ ٢٣٤٣)، (٥/ ٢٤٩٥).

(٥) «كنز المعاني» (٣/ ١٢١١)، (٣/ ١٢٧٥)، (٣/ ١٢٨١)، (٣/ ١٣٩٥)، (٤/ ١٩٢٣)، (٤/ ١٩٨٧)، (٤/ ٢٠٣٢)، (٥/ ٢١٩٦).

(٦) «كنز المعاني» (١/ ٤٨٨)، (٣/ ١٥٥٩)، (٣/ ١٦٥٨)، (٤/ ١٨٢٠)، (٤/ ١٩٨٧)، (٥/ ٢١٨٦).

(٧) «كنز المعاني» (١/ ٤٧٩)، (٣/ ١١٢٣)، (٣/ ١١٣٠)، (٣/ ١٢٧٥)، (٣/ ١٥٥٩)، (٤/ ١٩٢٣).

٧-ابن مجاهد وقد ورد ذكره ست مرات أيضًا [١].

٨-الفراء وقد ورد ذكره أربع مرات [٢].

٩-مكي بن أبي طالب وقد ورد ذكره ثلاث مرات [٣].

١٠-وقد ورد ذكر كلٍ من الأخفش [٤]، وابن جني [٥]، والمبرد [٦] مرتين.

١١-وقد ورد ذكر كلٍ من الجوهري [٧]، والخليل [٨]، وابن السراج [٩]، وأبي شامة [١٠]، والمازني [١١]، والمهدوي [١٢]، ونصير [١٣]، مرة واحدة.

---

(١) «كنز المعاني» (٢/ ٥٢٦)، (٣/ ١١٢٣)، (٣/ ١١٦٦)، (٣/ ١٥٢٦)، (٣/ ١٩٢٣)، (٤/ ٢٠٧١).

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١٢٤٤)، (٤/ ١٤٧٠)، (٣/ ١٥٠٣)، (٤/ ١٨٢٠).

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٢٧٥)، (٣/ ١٥٢٠)، (٣/ ١٧٧٦).

(٤) «كنز المعاني» (٤/ ١٨٢٠)، (٥/ ٢٤٠٨).

(٥) «كنز المعاني» (١/ ٢٤٩٣)، (٣/ ١٥٥٩).

(٦) «كنز المعاني» (٣/ ١٢٧٥)، (٥/ ٢٢٩٩).

(٧) «كنز المعاني» (٤/ ١٩٢٣).

(٨) «كنز المعاني» (١/ ٤٧٩).

(٩) «كنز المعاني» (٥/ ٢٣١).

(١٠) «كنز المعاني» (٣/ ١٧٠٣).

(١١) «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

(١٢) «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

(١٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٤٧٠).

المبحث الثاني: مجال الطعن

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طعن في القراءة أو الوجه:

وهذا القسم هو الأكثر في كتاب «**كنز المعاني**» للجعبري وذلك بوصفها باللحن أوالرداءة أوالخطأ أوالقبح أوالضعف أوغير ذلك من الأوصاف التي يأتي ذكرها لاحقًا.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

- ما نقله الإمام الجعبري عن الزجاج في كسر الباء من لفظ «البيوت» وبابه حيث وقع: «وقال الزجاج أكثر النحويين لا يعرفونه، وهو عند البصريين رديء»[1].

- ما نقله الإمام الجعبري عن الزجاج في قراءة الخفض في ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]: «الجر خطأ في العربية»[2].

المطلب الثاني: طعن في القارئ أو الراوي:

وذلك بوصفه بالوهم أو السهو أو الخطأ أو اللحن أو عدم الضبط، وهذا القسم هو الأقل عند الإمام الجعبري.

ومن الأمثلة على ذلك:

- ما نقله الإمام الجعبري عن الزمخشري حيث قال: «لم يُدغِم أبو عمرو الراء في اللام، وإنما بالغ في إسكانها فتوهم راويه أنه

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٢١١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ٦)، «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

أدغمها»[1].

- وقول ابن جني فيما نقله الجعبري عنه عند الحديث عن إدغام الحرفين وقبلهما ساكن صحيح نحو ﴿ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، «قول الفراء إن هذا ونحوه مدغم سهو منهم، وقصور عن إدراك حقيقته»[2].

ولا شك أن الطعن في القارئ أو الراوي هو طعن في القراءة.

(١) «كنز المعاني» (١/ ٤٨١)، «الكشاف» (١/ ٣٣٠).

(٢) «سر صناعة الإعراب» (١/ ٧١)، «كنز المعاني» (١/ ٤٩٣).

المبحث الثالث: صيغة الطعن:

وهي الألفاظ التي استخدمها الطاعنون من النحويين واللغويين والمفسرين وغيرهم. وتنقسم إلىٰ ألفاظ أو صيغ متعلقة بالقارئ أو الراوي، وألفاظ أو صيغ متعلقة بالقراءة وفيما يلي بيان ذلك:

المطلب الأول: الألفاظ المتعلقة بالقراءة أو الرواية أو الوجه:

تعددت الألفاظ التي استخدمها الطاعنون من النحويين واللغويين والمفسرين وعلماء القرآءات وغيرهم في رد القراءة أو الرواية أو الوجه ومن هذه الألفاظ ما يلي:

١-لا يجوز ورد خمس مرات [١].

٢-رديء أو رديئة ورد أربع مرات [٢].

٣-خطأ ورد أربع مرات أيضًا [٣].

٤-غلط ورد ثلاث مرات [٤].

٥-قبيح ورد ثلاث مرات [٥].

وهناك مجموعة من الألفاظ وردت مرتين وهي:

٦-ضعيف [٦]، أو ضعيفة [٧].

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١١٦٦)، (٣/ ١٢١١)، (٣/ ١٥٥٩)، (٤/ ١٩٨٧)، (٥/ ٢٣٠١).

(٢) السابق (٣/ ١١٣٠)، (٣/ ١١١٢)، (٣/ ١٨٢٠)، (٤/ ١٩٢٣)، (٥/ ٢١٩٦).

(٣) السابق (٣/ ١٣٩٥)، (٤/ ١٩٢٣)، (٤/ ١٩٨٧)، (٥/ ٢٣٠١).

(٤) السابق (٣/ ١٥٢٦)، (٤/ ١٨٢٠)، (٤/ ١٨٢٠)، (٤/ ٢٠٧١).

(٥) السابق (٣/ ١٢٧٢)، (٣/ ١٣٩٥)، (٣/ ١٣٥٩).

(٦) السابق (٣/ ١٣٩٥).

(٧) السابق (٤/ ١٨٥٠).

٧-غير مستقيم [١].

٨-لحن [٢].

٩-محال [٣].

١٠-ممتنع [٤].

١١-وهم [٥].

١٢-لم يسمع [٦].

وهناك عدة ألفاظ وردت مرة واحدة وهي:

١٣-غير مرضي [٧].

١٤-قليل في الاستعمال [٨].

١٥-سمجا مردودًا [٩].

١٦-لا أحب هذه القراءة [١٠].

١٧-لست أستحبها [١١].

---

(١)«كنز المعاني» (٣/ ١٢٧٥)، (٣/ ١٧١٥).

(٢) السابق (٣/ ١٢٨١)، (٥/ ٢١٨٦).

(٣) السابق (٣/ ١٢٧٥)، (٤/ ١٩٢٣).

(٤) السابق (٢/ ٥٢٦)، (٣/ ١٢٧٥).

(٥) السابق (٣/ ١١٦٦)، (٤/ ٢٠٧١).

(٦) السابق (٤/ ١٨٤٠)، (٥/ ٢٣٤٣).

(٧) «السابق» (٤/ ١٩٦٢).

(٨) السابق (٣/ ١٣٥٩).

(٩) السابق (٣/ ١٥٦٠).

(١٠) السابق (٣/ ١٥٦٠).

(١١) السابق (٣/ ١٢٤٤).

١٨- النحويون لا يعرفونه [١].

١٩- ليس بشيء [٢].

٢٠- ليس بجيد [٣].

٢١- ليست بنيرة [٤].

٢٢- لغة قليلة [٥].

٢٣- لغة مهجورة [٦].

٢٤- لم يثبت [٧].

٢٥- متعذر [٨].

المطلب الثاني: الألفاظ المتعلقة بالقارئ أو الراوي:

بإنعام النظر في الألفاظ التي استخدمها الطاعنون للطعن في القارئ أو الراوي من خلال كتاب «**كنز المعاني**» للإمام الجعبري نجد ما يلي:

١-الوهم وهو أكثر الألفاظ ذكرًا حيث ورد خمس مرات [٩].

٢-السهو حيث ورد مرة واحدة [١٠].

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٢١١).

(٢) السابق (٣/ ١٢٧٥).

(٣) السابق (٥/ ٢٧٧٥).

(٤) السابق (٣/ ١٦٥٨).

(٥) السابق (٣/ ١٢٨١).

(٦) السابق (٤/ ١٩٦٢).

(٧) السابق (٥/ ٢٤٩٥).

(٨) السابق (٤/ ١٩٢٣).

(٩) السابق (١/ ٤٨١)، (٢/ ٥٢٠)، (٣/ ١٧٨٦)، (٤/ ١٨٢٠).

(١٠) السابق (١/ ٤٩٣).

٣-عدم الضبط حيث ورد مرة واحدة [١].

٤-الغلط مرة واحدة [٢].

٥-اللحن والخطأ مرة واحدة [٣].

٦-اختلاط الأمر أو اللبس ورد ذكره أربع مرات [٤].

ويلاحظ علىٰ الصيغ السابقة أنها متفاوته فمنها ما هو صريح ظاهرفي الطعن ومنها ما هو غير صريح.

---

(١) السابق (٣/ ١٢٧٥).

(٢) السابق (٢/ ٥٢٦).

(٣) السابق (٤/ ١٩٢٣).

(٤) السابق (٣/ ١١٢٢)، (٤/ ١٨٢٢)، (٤/ ١٩٢٣)، (٥/ ٢١٨٦).

الفصل الثاني

أسباب الطعن في القراءات والقراء عند الإمام الجعبري

بالتتبع والاستقراء لكتاب «**كنز المعاني**» للإمام الجعبري نجد أن هناك أسبابًا دفعت النحويين واللغويين والمفسرين وغيرهم إلىٰ الطعن في القراء والقراءات ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلىٰ ما يلي:

أولًا: أسباب تتعلق بالقراءة أو الرواية أو الوجه القرائي.

ثانيًا: أسباب تتعلق بالناقلين للقراءة من الأئمة والرواة وغيرهم.

وفيما يلي بيان ذلك بالتفصيل:

المبحث الأول
الأسباب التي تتعلق بالقراءة أو الرواية أو الوجه القرائي

المطلب الأول: زَعْم بعض النحويين أنهم أدرى بضبط القراءة من القراء:

ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره الإمام الجعبري في كتابه عن الزجاج في قراءة الإسكان في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، بقوله: «وقال الزجاج رُوي عن أبي عمرو إسكان همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ ورواه سيبويه باختلاس وأحسب الرواية ما روىٰ سيبويه فإنه أضبط» (١).

- وقول الإمام الزمخشري: «ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشًا، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين، لأنه يلحن وينسب اللحن إلىٰ أعلم الناس بالعربية مما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو» (٢).

المطلب الثاني: جَهْل بعض النحويين باللغة أو اللهجة التي جاءت عليها القراءة:

ومن أمثلة ذلك: قول النحاس في قراءة كسر الباء من لفظ «البيوت»: «لا يجوز غير الضم»، وقول الزجاج: «أكثر النحويين لا يعرفونه، وهو عند البصريين رديء» (٣).

وقد ردَّ الجعبري بأن الكسر ثابت لغة ورواية فهذا الإثبات مقدم علىٰ النفي، وإذا كان أكثر النحويين لا يعرفونه فالأقل يعرفه فلا ينافي

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١١٢٣)، «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٣٦).

(٢) «الكشاف» (١/ ٣٣٠).

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٢١١).

الجواز [1].

المطلب الثالث: مجيء القراءة أحيانًا على وزن نادر لم يصل بعض النحويين:

ومن أمثلة ذلك:

- قول النحاس في قراءة نافع بضم السين من ﴿مَيْسُرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨١] [2]: «هي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب «مَفْعُلة» إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء إلا يقال فيه «مَفْعُلة» وأيضًا فإن الهاء زائدة وليس في كلام العرب «مفعُل» البتة، وقراءة من قرأ ﴿مَيْسُرَةٍ﴾ لحن لا يجوز [3].

وقد ردَّ الجعبري بأن الضم لغة الحجاز، وقد جاءت «مفْعُلة» كثيرًا مثل: «مقْدُرة»، و«مفخُرة».

- ما نقله الجعبري عن بعض العلماء في قراءة الإسكان في ﴿شَنْـَٔانُ﴾ [المائدة: ٢] «بأن الإسكان لم يأت في المصادر» [4].

وهو ما ذكره النحاس بقوله: «ويقرأ ﴿شَنْـَٔانُ﴾ بإسكان النون وليس بالحسن، لأن المصادر لا تكاد تكون علىٰ فَعْلان» [5].

وقد ردَّ الإمام الجعبري بأن الفتح والإسكان جاء مصدران للفعل شنَاه ونقل ذلك عن سيبويه.

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٢١١).

(٢) «النشر» (٢/ ٢٣٦).

(٣) «معاني القرآن» للنحاس (١/ ٢١٨)، وينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٢٨١).

(٤) وهي قراءة ابن عامر وابن وردان وشعبة وابن جماز بخلف عنه. «النشر» (٢/ ٢٥٣).

(٥) «معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٢٥٤).

المطلب الرابع: دعوى التفرُّد بالقراءة:

ومن أمثلة ذلك:

- قول الإمام الجعبري فيما نقله عن الفراء في قراءة ابن عامر ﴿بِٱلْغُدْوَةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: ٥٢]، بضم الغين وإسكان الدال وواو مفتوحة[(١)]. وقال الفراء: لا أعلم أحدًا قرأ ﴿بِٱلْغُدْوَةِ﴾ إلا السلمي»[(٢)].

- قول الإمام الزمخشري فيما نقله عنه الإمام الجعبري في قراءة الغيب في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ سَبَقُوٓاْ﴾ [الأنفال: ٥٩][(٣)]: «وليست هذه القراءة التي تفرَّد بها حمزة بنيرة»[(٤)].

المطلب الخامس: الاعتقاد أن مصدر القراءات هو الرسم العثماني:

ومن أمثلة ذلك:

- ما نقله الإمام الجعبري عن أبي عبيد في قراءة ابن عامر ﴿بِٱلْغُدْوَةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: ٥٢] بقوله: «وقال أبو عبيد: إنما نرىٰ ابن عامر والسلمي قرآ بذلك اتباعًا للخط»[(٥)].

- قول الإمام الزمخشري فيما نقله عنه الجعبري في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، في قراءة ابن عامر: «والذي حمله علىٰ ذلك أنه رأىٰ في بعض

---

(١) «النشر» (٢/ ٢٥٨).

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٠٣)، «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٣٩).

(٣) وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وإدريس بخلف عنه. «النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٢٣١)، «كنز المعاني» (٤/ ١٦٥٨).

(٥) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٠٢-١٥٠٣).

المصاحف ﴿شُرَكَآءِهِمْ﴾ مكتوبًا بالياء» (١).

المطلب السادس: حمل بعض الأحاديث على معنى معين:

ومن أمثلة ذلك:

- ما ذكره الإمام الجعبري بعد عرض قراءة الهمز في لفظ «النبي» وبابه للإمام نافع حيث قال: «وأنكره - أي الهمز - قوم بما خرَّج الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه «المستدرك» قال: حدثني أبو بكر أحمد بن العباس، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا خلف عن هشام، حدثني الكسائي، حدثني حسين الجعُفي، عن حُمْران بن أعين، عن أبي الأسود الدؤلي، عن أي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء أعرابي إلىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «يا نبئ الله، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَسْتُ بِنَبِيءِ اللهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللهِ» (٢)، (٣).

- ما جاء عن النحاس في قراءة الإمام حمزة ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بالخفض حيث قال: «وقال بعضهم ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ قسم، وهذا خطأ في المعنىٰ والإعراب؛ لأن الحديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدل علىٰ النصب.

روىٰ شعبة عن عون بن أبي جُحَيفة عن النذر بن جرير عن أبيه قال: «كنت عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتىٰ جاء قوم من مضر حفاة عراة فرأيت وجه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتغير لما رأىٰ من فاقتهم، ثم صلىٰ الظهر

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٧٠)، «كنز المعاني» (٣/ ١٥٦٥).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» باب: (لست بنبئ الله، ولكني نبي الله)، وقال: حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه، «المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم (٧/ ٣٣)، حديث رقم (٢٨٥٩).

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١١٢٩).

وخطب الناس فقال: «يا أيها الناس اتقوا ربكم إلىٰ الأرحام، ثم قال: «تصدق رجل بديناره تصدق رجل بدرهمه تصدق رجل بصاع تمره» (١). وذكر الحديث فمعنىٰ هذا علىٰ النصب لأنه حضهم علىٰ صلة أرحامهم (٢).

المطلب السابع: دعوى عدم السماع من العرب أو النحويين:

ومن أمثلة ذلك: ما نقله الإمام الجعبري عن الأخفش في قراءة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء لحمزة حيث قال: «وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا النحويين» (٣).

المطلب الثامن: إجماع النحاة على تخطئة القراءة أو ردها وعدم قبولها:

ومن أمثلة ذلك:

- ما نقله الإمام الجعبري عن الزجاج في قراءة كسر الياء من ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] لحمزة حيث قال: «وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحاة رديئة» (٤).

- وما نقله الإمام الجعبري عن الزجاج أيضًا في قراءة ابن عامر وشعبة ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]: «بنون مضمومة وتشديد

---

(١) السابق (٤/ ١٨٢٠)، وينظر «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٠٧).

(٢) «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٩٨)، وينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥)، «فتح الوصيد» (٢/ ٤٢).

(٣) «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٩٨)، وينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥)، «فتح الوصيد» (٢/ ٤٢).

(٤) «كنز المعاني» (٤/ ١٨٢٠)، وينظر «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ١٥٩).

الجيم حيث قال: قال الزجاج: «وهذا خطأ بإجماع النحاة كلهم» (١).

وقد ردَّ الإمام الجعبري علىٰ ذلك بأن هذا خطأ؛ إذ لا إجماع مع مخالفة الكوفيين (٢).

المطلب التاسع: الشعر المستشهد به للقراءة مجهول:

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الإمام الجعبري نقلًا عن الزجاج في استشهاد الفراء وغيره علىٰ قراءة الإمام حمزة بكسر الياء من ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بقول الأغلب العجلي:

قال لها هل لك يا تافي قالت له ما أنت بالمرضي (٣)

قال الزجاج: «هذه القراءة عند جميع النحاة رديئة والشعر المستشهد به لا يلتفت إليه لأنه مجهول» (٤).

المطلب العاشر: الاستدلال بسبب النزول:

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره النحاس في قراءة ﴿إِن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] بكسر الهمزة بقوله: «العلماء الجلّة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء منها أن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان وكان المشركون قد صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست فالصد كان قبل

---

(١) «كنز المعاني» (٤/ ١٩٨٧)، وينظر «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٤٠٣).

(٢) «كنز المعاني» (٤/ ١٩٨٧).

(٣) ينظر «خزانة الأدب» (٢/ ٩٧)، «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ١٥٩).

(٤) «كنز المعاني» (٤/ ١٨٢٠)، وينظر «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ١٦٠).

الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده» [١].

وقد ردَّ الإمام القسطلاني علىٰ ذلك بقوله: «إنا لا نسلم أن الصد كان قبل نزول الآية، فإن نزولها عام الفتح ليس مجمعًا عليه.

وذكر اليزيدي أنها نزلت قبل الصد فصار الصد أمرًا منتظرًا، وبأنا وإن سلمنا أن الصد كان متقدمًا علىٰ نزولها، فيكون المعنىٰ: إن وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية، أو يستديموا ذلك الصد الذي وقع منهم فلا يجرمنكم» [٢].

المطلب الحادي عشر: زعم بعض النحويين أن القراءة تؤخذ بالقياس:

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الإمام الجعبري نقلًا عن ابن قتيبة والنحاس بعد ذكر القراءات في كلمة ﴿لَّيْكَةِ﴾ في [الشعراء: ١٧٦]، وفي [ص: ١٣] [٣]، حيث قال: «وقول ابن قتيبة والنحاس يجب أن بالمجمعين غير لازم لجوازه، ولا يجوز إثبات وجه بالقياس» [٤].

وقال النحاس في «إعراب القرآن»: «وأجمع القراء علىٰ الخفض في التي في سورة [الحجر: ٧٨] والتي في سورة [ق: ١٤]، فيجب أن يرد ما

---

(١) «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٥٦).

(٢) «لطائف الإشارات» للقسطلاني (٥/ ١٩٣٠).

(٣) قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر ﴿لَيْكَةَ﴾ بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها وبفتح تاء التأنيث في الوصل، وقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام، وهمزة مفتوحة بعدها، وخفض تاء التأنيث في موضعي الشعراء وص، أما موضعي الحجر وق فهما محل اتفاق. «النشر» (٢/ ٣٣٦).

(٤) «كنز المعاني» (٤/ ٢٠٦٠).

اختلفوا فيه إلىٰ ما أجمعوا عليه إذا كان المعنىٰ واحدًا» (١).

وكذلك ما نقله الجعبري عن أبي علي الفارسي بقوله: «وقول أبي علي القصة واحدة فينبغي الاتحاد» (٢).

وقد ردَّ الإمام الجعبري علىٰ ذلك بأن هذا قولُ جاهل بمأخذ وجوه القراءات، ولا يجوز إثبات وجه بالقياس (٣).

المطلب الثاني عشر: تحكيم القواعد النحوية:

ومن الأمثلة علىٰ ذلك منع البصريين وغيرهم العطف علىٰ الضمير المجرور من غير إعادة الجار كما في قراءة الإمام حمزة بخفض لفظ ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، والفصل بين المضاف والمضاف إليه كما في قراءة الإمام ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، والجمع بين ساكنين علىٰ غير حدهما كما في قراءة الإسكان في ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١](٤).

وقد توسع الإمام الجعبري في الرد علىٰ ذلك، وكان ينبغي علىٰ هؤلاء أن يجعلوا القرآن الكريم بقراءته أصلًا يعتمد عليه ويحتج به في قواعد اللغة، لا أن يكون النحو وقواعده هو الأصل، وفي ذلك يقول أبو حيان: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة أو الكوفة» (٥)، فيجب أن

---

(١) «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٣٠).

(٢) «كنز المعاني» (٤/ ٢٠٦٠-٢٠٦١).

(٣) السابق.

(٤) ينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥)، (٣/ ١٥٥٩)، (١/ ٤٩٢)، «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢٢).

(٥) «البحر المحيط» (٢/ ٥٠٠).

نؤصل النحو علىٰ القرآن ولا نؤصل القرآن علىٰ النحو.

المطلب الثالث عشر: زعم بعض النحويين أن بعض القراءات خطأ في أمر الدين والشرع:

ومن أمثلة ذلك: ما جاء عن الزجاج في قراءة الإمام حمزة بخفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١] حيث قال: «فأما الجر في ﴿ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» فكيف يكون تساءلون به وبالرحم» (١).

فمعنىٰ قول الزجاج: «أن التساؤل يمين، ولا يجوز بغير الله» (٢).

ويرد علىٰ ذلك بما يلي:

١- أن هذا حكاية ما كانوا عليه ويدل علىٰ ذلك قول الإمام الرازي: «العادة جرت في العرب بأن أحدهم قد يستعطِف غيره بالرحم فيقول: أسألك بالله والرحم، وربما أفرد ذلك فقال: أسألك بالرحم، وكان يكتب المشركون إلىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نناشدك الله والرحم أن لا تبعث إلينا فلانًا وفلانًا» (٣).

٢- أن تساؤلهم كان قبل ورود النهي (٤).

٣- أن البعض خرجها علىٰ القسم وجوابه إن الله كان عليكم رقيبًا

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ٦)، وينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

(٣) «تفسير الرازي» (٩/ ٤٨١).

(٤) «فتح الوصيد» (٢/ ٤٤).

أقسم سبحانه بذلك كما أقسم بما شاء من مخلوقاته من نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ إما بها أنفسها أو علىٰ إضمار خالقها عز وجل.

٤- أن هذه قراءة متواترة ثابتة، وهي حجة وهم يحتجون في العربية بقول بعض العرب بقول قائلهم: سمعت بعض العرب، ونقل القرآن أثبت وأصح [1].

(١) «فتح الوصيد» (٢/ ٤٤)، ولمزيد من الردود علىٰ الطعن في قضية الإعراب ينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥-١٣٩٧).

المبحث الثاني
الأسباب التي تتعلق بالناقلين للقراءة من الأئمة والرواة وغيرهم

المطلب الأول: وهم القارئ أو الراوي:

ومن أمثلة ذلك قول الفراء في قراءة حمزة بكسر الياء من ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]: «لعل الكسر من وهم القراء طبقة يحيىٰ فإنه قل من سلم منهم من الوهم» (١).

- ونقل الإمام الجعبري عن بعض الطاعنين في قراءة الإسكان في نحو ﴿يُؤَدِّهْ﴾ قوله: «وما أسخف رأي من قال: توهم المسكنون أنها حرف إعراب» (٢).

وقول الزمخشري واصفًا راوي إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو بالوهم: «لم يدغم أبو عمرو الراء في اللام، وإنما بالغ في إسكانها فتوهم راويه أنه أدغمها» (٣).

المطلب الثاني: عدم ضبط الرواة:

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- ما نقله ابن مجاهد عن سيبويه بقوله: «قال سيبويه كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] وما أشبهه في توالي الحركات فيرىٰ: أي: يزعم من سمعه أنه قد

---

(١) سوف يتم الرد علىٰ ذلك بالتفصيل في الفصل القادم من خلال الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات والقراء.

(٢) «النشر» (٢/ ٢٩٨).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٧٥)، «كنز المعاني» (٤/ ١٨٢٠).

أسكن ولم يسكن» [1].

ب ـ قول أبي إسحاق الزجاج في قراءة إسكان العين من لفظ ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١]: «لم يضبط الراوي» [2].

جـ ـ قول أبي علي الفارسي في قراءة ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]: «بنون واحدة وتشديد الجيم وهي قراءة ابن عامر وشعبة [3]، أخفاها الإمام فحسبه الراوي إدغامًا» [4].

المطلب الثالث: سهو القراء وقصورهم عن إدراك حقيقة القراءة:

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ما نقله الجعبري عن ابن جني في إدغام الحرفين وقبلهما ساكن صحيح نحو: ﴿فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، بقوله: «فقول ابن جني: «قول القراء إن هذا ونحوه مدغم سهو منهم، وقصور عن إدراك حقيقته»[5].

---

(١) «السبعة» لابن مجاهد ص(١٥٥-١٥٦)، «كنز المعاني» (٣/ ١١٢٣).

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١٢٧٥)، وهي قراءة أبي جعفر، وأبي عمرو وقالون وشعبة في أحد وجههما «النشر» (٢/ ٢٣٥).

(٣) النشر (٢/ ٣٢٤).

(٤) «كنز المعاني» (٤/ ١٩٨٧)، ينظر «الحجة للقراء السبعة» للفارسي (٥/ ٢٥٩).

(٥) «كنز المعاني» (١/ ٤٩٣)، «سر صناعة الإعراب» (١/ ٧١).

الفصل الثالث
أسس الدفاع عن القراءات والقراء عند الإمام الجعبري

المبحث الأول: تواتر القراءة وثبوت نقلها

إن القراءات الثابتة بالتواتر والمعروفة عند أهل الصنعة كلها حق وصواب، نازلة من عند الله، واجتمعت كلمة المسلمين علىٰ الأخذ بها منذ كان النبي ﷺ قائمًا بين ظهرانيهم يقرأ عليهم التنزيل ويقرؤهم إياه، وهم يعلمون تمام العلم أنها وحي من عند الله، ولا مجال للرأي والاجتهاد فيها، بل هي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول كما علمها عن شيخه دون رأي أو قياس(١).

ولذلك يقول الإمام أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن علىٰ الأفشىٰ في اللغة، والأقيس في العربية، بل علىٰ الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصر إليها» (٢).

لذلك وجدنا الإمام الجعبري جعل تواتر القراءة وثبوت نقلها في صدارة الأسس التي بنىٰ عليها دفاعه عن القراءات، وقد صدَّر الإمام الجعبري كتابه بعد المقدمة بالحديث عن منشأ ومصدر الاختلاف في القراءات مبينًا وموضحًا أن ذلك كله يرجع إلىٰ أنها كلها وحي من عند الله تعالىٰ، وأنها هكذا أنزلت فلا مجال للرأي والاجتهاد فيها، وقد استدل علىٰ ذلك بعدة أحاديث يضيق المقام عن ذكرها (٣)، ثم تحدث

---

(١) «دفع المطاعن عن قراءات الإمام ابن عامر» د/ سامي هلال ص(٨٤-٨٥).
(٢) «جامع البيان» للداني (٢/ ٨٦٠).
(٣) ينظر تفصيل ذلك في «كنز المعاني» (١/ ١٥٦) وما بعدها.

بعد ذلك عن ضوابط القراءة مبينًا ومؤكدًا أن القراءات المتواترة المختلف فيها حكمها حكم المتفق عليها فلا مجال للطعن فيها حيث قال: «كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقًا، ورسم المصحف ولو تقديرًا، فهي من الأحرف السبعة، حكمها حكم المتفق عليه» (١).

وقد أكد ذلك في كثير من المواضع وخاصة التي كانت محل طعن عند بعض العلماء من اللغويين والمفسرين وغيرهم حيث قال بعد عرض الطعون في قراءة الإسكان في ﴿بَارِيكُمْ﴾ ونحوه: «وإذا ثبت نقل القراءة، ووافقت بعض لغات العرب، واحتملها الرسم وجب قبولها» (٢).

وكان ذلك ردًا عامًا علىٰ أكثر الطعون، وأحيانًا يوجه ذلك إلىٰ طاعن معين وذلك مثل قوله في الرد علىٰ الفراء في طعنه علىٰ قراءة حمزة: ﴿وَعَبُدَ ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠] قال الفراء: إن كان لغة في «عبد» وإلا فلا تجوز القراءة به قلت ـ أي الجعبري ـ قد تواتر نقله وظهر وجهه في كلام العرب، وليس بمعنىٰ «عبد» فارتفع قول الفراء» (٣).

ولأهمية التواتر أكد الإمام الجعبري على:

١ - أن ثبوت القراءة لا يتوقف علىٰ معرفة موافقة اللغة والرسم، وإنما التواتر هو الأساس حيث قال: «وإذا تواترت القراءة عُلم كونها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها علىٰ معرفة موافقة العربية والرسم، وإنما يذكران علىٰ وجه تحقق الشرط.

---

(١) «كنز المعاني» (١/ ١٦٢).

(٢) السابق (٣/ ١١٢٣)، وينظر أيضًا (٣/ ١١٦٦)، (٣/ ١٤٧٠)، (٤/ ١٩٨٦).

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٤٧٠).

٢- أن نسبة الوهم إلىٰ المتواتر وهم [١].

٣- أن التواتر لا يتطرق إليه وهم [٢].

٤- أنه لا يستند في تغليظ المتواتر إلىٰ الظن [٣].

٥- حسب الطاعن إثما قدحه في قراءة متواترة [٤].

٦- قبيح ممن يرىٰ قراءة متواترة ويعتقد قبحها [٥].

(١) السابق (٤/ ١٧٧٦).

(٢) السابق (٤/ ١٨٢١).

(٣) السابق نفسه.

(٤) (٣/ ١٢٧٥)، (١٥٦٥).

(٥) السابق (٣/ ١٣٩٧).

المبحث الثاني: توثيق القراء والدفاع عنهم والثناء عليهم

من الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراء والقراءات هو توثيق القراء والرواة الناقلين للقراءة والدفاع عنهم والثناء عليهم لأن البعض ربما يظن أن الطعن في الأئمة والرواة هو أقل حدة من الطعن في القراءة أو الرواية نفسها، فيصفون هؤلاء بالوهم أو عدم الضبط في النقل، أو السهو، أو اللحن، أو عدم إدراك حقيقة القراءة؛ وهذا تحامل؛ لأن الإجماع قد انعقد علىٰ صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه [1].

ويقول الإمام السيوطي: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون علىٰ عاصم وحمزة وابن عامر في قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلىٰ اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها» [2].

وقد سلك الإمام الجعبري في دفاعه عن القراء والرواة ما يلي:

١ -ذكر أسانيد القراء السبعة ورواتهم إلىٰ رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [3]، وذلك ليقطع الطريق أمام الطاعنين علىٰ هؤلاء الأئمة.

٢ -ذكر شيء من مناقبهم وخاصة فيما يتعلق بنقل القراءة واتباعهم

---

(١) ينظر «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١/ ٣٢٢).

(٢) «الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي ص(٦٩).

(٣) ينظر «كنز المعاني» (١/ ٢٢٩) وما بعدها. وقد اكتفىٰ بذكر السبعة لأن الكتاب في شرح الشاطبية.

الأثر فقال عن نافع: «كان عالمًا بوجوه القراءات والعربية، متمسكًا بالآثار» (١). وقال عن ابن كثير: «كان إمامًا في القراءة والحديث» (٢).

وقال عن أبي عمرو: «كان ثقة عدلًا زاهدا، من أئمة القراءة والنحو، وأعرف الناس بالشعر وكلام العرب متمسكًا بالآثار». قال: «لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قُرِئ لي به، لقرأت حرف كذا وكذا»، وقال: «ما قرأت حرفًا بغير أثر» (٣).

وقال عن ابن عامر: «من أئمة القراءة والحديث، أجمع الشاميون علىٰ قراءته لإتقانه» (٤)، إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي تؤكد أن هؤلاء الأئمة بلغوا الغاية في أمانة النقل والإتقان في القراءة.

٣-هؤلاء الأئمة لم يقتصروا علىٰ السماع فقط من شيوخهم وإنما وصلوا إلىٰ أعلىٰ درجات التحمل وهو العرض والسماع، فهم أضبط في أداء القراءة وأعرف الناس بها وبمصطلحاتها، فكيف يقع منهم الوهم أو السهو.

ومن أمثلة ذلك ما ردَّ به الإمام الجعبري علىٰ الزمخشري في طعنه علىٰ إدغام الراء في اللام حيث قال: «وقال الزمخشري: لم يدغم أبو عمرو الراء في اللام، وإنما بالغ في إسكانها فتوهم راويه أنه أدغمها» قلت ـ أي الجعبري ـ: «وهذا لا يحل اعتقاده، لأنه فاسد لوجوه»:

أحدها: أن الراوي فرق بين المخفي والمدغم، وهما أخفىٰ من

---

(١)«كنز المعاني» (١/ ٢٣١).

(٢) السابق (١/ ٢٣٥).

(٣) السابق (١/ ٢٤٠).

(٤) السابق (١/ ٢٤٥).

الفرق بين المدغم والمظهر، وأن الراوي لم يقتصر علىٰ السماع، بل قرأ عليه مرارًا، أفيظن بعاقل أنه لفظ بلام مشددة، وهو يتوهم أنه لفظ براء ظاهرة ولام خفيفة؟! وهذا قدح في التواتر والراوي مثبت وأعرف بالواقعة» (١).

- ومن ذلك دفاعه عن الإمام اليزيدي بقوله: «وقال الزجاج رُوي عن أبي عمرو إسكان همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾، ورواه سيبويه باختلاس، وأحسب الرواية ما روىٰ سيبويه فإنه أضبط، قلت ـ أي الجعبري ـ: سيبويه أعرف بالإعراب، واليزيدي أضبط لكيفية اللفظ، لأن قراءة أبي عمرو إنما صحت من روايته، لا من رواية سيبويه» (٢).

٤- هؤلاء الأئمة والرواة بلغوا منزلة عظيمة في العربية:

وقد أشار الإمام الجعبري إلىٰ بعض من ذلك في ترجمته لبعضهم، فمثلًا قال عن الإمام نافع: «وكان عالمًا بوجوه القراءات والعربية» (٣).

وقال عن أبي عمرو: «من أئمة القراءة والنحو، وأعرف الناس بالشعر وكلام العرب» (٤).

وقال عن اليزيدي: «هو أمثل أصحاب أبي عمرو، وكان يأتيه الخليل، ويناظر الكسائي، قام بالقراءة بعد أبي عمرو، وفاق نظراءه»(٥).

وقال عن عاصم: «كان إماما في القراءة والحديث، لغويًا نحويًا

---

(١)«كنز المعاني» (١/ ٤٨١).

(٢) السابق (٣/ ١١٢٣).

(٣) السابق (١/ ٢٣١).

(٤) السابق (١/ ٢٤٠).

(٥) السابق (١/ ٢٤٢).

قاضيًا» [١].

وقال عن الإمام الكسائي: «انتهت إليه طبقة القراءة واللغة والنحو»[٢].

ولا شك أن ذكر الإمام الجعبري لهذه النقول في مقدمة كتابه لم يكن عبثًا وإنما هو رسالة لهؤلاء الطاعنين في الأئمة والرواة أن هؤلاء القراء بلغوا مبلغًا عظيمًا في العربية وجمعوا بين الرواية والدراية في علم القراءات فكيف يخفىٰ عليهم بعض الوجوه للقراءات.

ومن أمثلة دفاع الإمام الجعبري عن القراء في جانب العربية رده علىٰ طعن الفراء في قراءة كسر الياء من ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] لحمزة حيث قال: «قال الفراء: لعل الكسر من وهم القراء طبقة يحيىٰ [٣] فإنه قل من سلم منهم من الوهم؛ ولعله ظنها حرف الإعراب» [٤].

ثم قال الجعبري: «والجواب: أن المتواتر لا يتطرق إليه وهم وكل

---

(١)«كنز المعاني» (١/ ٢٤٩).

(٢) السابق (١/ ٢٥٨).

(٣) المراد: يحيىٰ بن وثاب، وقد قرأ حمزة علىٰ سليمان بن مهران الأعمش وقرأ الأعمش علىٰ يحيىٰ بن وثاب.

(٤) «كنز المعاني» (٣/ ١٨٢٠)، وفي «معاني القرآن»: «ولعله ظن أن الياء في ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ خافضة للحرف كله. والياء من المتكلم خارجة عن ذلك «معاني القرآن» للفراء» (٢/ ٧٥).

ووجه قراءة حمزة بالكسر: أن الأصل هي هذه القراءة إثبات ياء بعد الياء المشددة في ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ فحذفت الياء الأخيرة الزائدة تخفيفًا واكتفي بالكسرة فصارت ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ ينظر: «الموضح» لابن أبي مريم «(٢/ ٧١٠).

من النقلة كان بمنزلة من العربية فكيف يشتبه عليه ما يدركه المتوسط»[1].

والإمام الجعبري في رده علىٰ بعض الطاعنين يستشهد بتوجيه وأقوال أئمة القراءات واللغة ومن أمثلة ذلك قوله في قراءة الإمام حمزة ﴿بِمُصۡرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء: و«قيل لأبي عمرو إن النحاة يلحنوننا فيها، فقال: «هي جائزة أيضًا، إنما يراد تحريك الياء، فلست تبالي إذا حرَّكتها، وفي أخرىٰ ولا تبالي إلىٰ أسفل حركتها أو إلىٰ فوق، وأخرىٰ من شاء فتح، ومن شاء كسر، وأخرىٰ بالخفض حسنة» [2].

واستشهاده علىٰ قراءة الهمز في ﴿مَنَوٰٓءَةَ﴾ ردًا علىٰ أبي عبيد: لم أسمع همزها بقوله: «وجه همزة ﴿مَنَوٰٓءَةَ﴾ إحدىٰ لغاتها، وعليها أنشد الكسائي:

ألا هل أتىٰ التَيْمَ بن عبد مناءةٍ ..... [3]

٥- أن هؤلاء الأئمة لم ينفردوا بالقراءة:

ردَّ الإمام الجعبري علىٰ بعض الطاعنين في القراءة بدعوىٰ تفرد قارئ بها دون غيره ومن أمثلة ذلك:

قوله في قراءة ابن عامر: ﴿بِٱلۡغُدُوَةِ﴾ [الأنعام: ٥٢]: «وقال الفراء: لا أعلم أحدًا قرأ ﴿بِٱلۡغُدُوَةِ﴾ إلا السُّلمي»، قلت ـ أي الجعبري ـ: «إنما نفىٰ علمه؛ وإلا فقد قرأ بها مالك بن دينار، وأبو رجاء العطاردي

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٨٢١).

(٢) السابق (٢/ ١٨٢٠).

(٣) السابق (٥/ ٢٣٤٣).

والشاميون» [١].

ومن ذلك رده علىٰ الإمام الزمخشري في طعنه علىٰ قراءة الغيب في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟﴾ [الأنفال: ٥٩] [٢]: حيث قال: «قال الزمخشري: وأما ذاك القراءة التي تفرَّد بها حمزة ليست بنيرة»، قلت ـ أي الجعبري ـ: «دعواه الإفراد غير صحيح، وعليها حمزة وابن عامر وحفص وأبو جعفر وابن محيصن والحسن وطلحة» [٣].

مما سبق يتضح لنا أن الإمام الجعبري وقف بالمرصاد للطاعنين في الأئمة والقراء من خلال بيان اتصال أسانيدهم في القراءة واتباعهم الأثر، وبلوغهم الغاية في الضبط والأداء بجمعهم بين العرض والسماع وتبوئهم مكانة عظيمة في العربية وعدم تفردهم بالقراءة.

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٠٣).

(٢) وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وإدريس بخلف عنه. «النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٣) «كنز المعاني» (٤/ ١٦٥٨)، «الكشاف» (٢/ ٢٣١).

المبحث الثالث: موافقة القراءة رسم المصحف

من المعلوم أن موافقة الرسم العثماني ركن من أركان القراءة الصحيحة ولا يغيب عن الأذهان أن الخلفية التاريخية لهذا الركن تؤكد أن الغاية منه إنما كانت لحفظ التغاير القرائي الموجود أصالة والمجمع عليه، لا سببًا في إحداث التغاير كما توهم البعض، ولقد كان موافقة رسم المصحف من أهم الأسس التي أقام عليها الإمام الجعبري دفاعه عن القراءات فقد ذكر في مقدمة كتابه «**كنز المعاني**» ضوابط القراءة وبين المراد بموافقة المصحف بقوله: «كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقًا، ورسم المصحف ولو تقديرًا فهي من الأحرف السبعة، حكمها حكم المتفق عليه، ونعني بالمصحف أحد المصاحف العثمانية» (١).

فهو بذلك يؤكد أنه ليس شرطًا أن توافق القراءة كل المصاحف العثمانية صراحة وإنما يكفي موافقة أحد هذه المصاحف ولو تقديرًا.

وقد ذكر في كتابه القراءة أولًا ثم موافقة المصاحف لها صراحة أو تقديرًا، وفي ذلك إشارة إلىٰ أن القراءة متقدمة علىٰ الرسم فكيف يكون الرسم مصدر القراءة أو منشأها؟

فمثلًا في قراءة ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾ بالمد بعد ذكر القراءة قال: «ويوافق الرسم تقديرًا»، وفي قراءة: ﴿يَخْدَعُونَ﴾ قال: «وموافقة صريح الرسم» (٢). وفي قراءتي ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتخفيف والتشديد، قال: «ورسمها واحد» (٣).

---

(١) «كنز المعاني» (١/ ١٦٢).

(٢) السابق (٣/ ١١٠٤).

(٣) السابق (٣/ ١١٠٦).

ومن أمثلة موافقة بعض المصاحف قوله بعد ذكر قراءة حذف الواو في ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]: «وهي علىٰ الرسم الشامي، وفي قراءة الإثبات قال: «وهي علىٰ بقية الرسوم» (١).

وكذلك في قراءة ابن كثير بحذف الواو في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَ لَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، قال بعد ذكر القراءة: «وعليه الرسم المكي»، وقال في قراءة الجمهور بالواو: «وعليه بقية الرسوم» (٢).

وقد تمثل اهتمام الجعبري بهذا الجانب رسم المصحف واعتماده عليه في سياق دفاعه عن القراءات في عدة نقاط:

أ- التأكيد علىٰ ثبوت القراءة المطعون عليها في أحد المصاحف، ومن أمثلة ذلك الرد علىٰ من طعن في قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلُ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٧] حيث قال: «وحسبه إثمًا طعنه في قراءة متواترة وموافقة لأفصح العرب ولرسم مصحف عثماني» (٣).

ب ـ التأكيد علىٰ فساد من ذهب أن القراء اعتمدوا في وجوه القراءات علىٰ الرسم. ومن أمثلة ذلك رد الإمام الجعبري علىٰ الزمخشري حيث قال: «وقوله ـ أي الزمخشري ـ والذي حمله علىٰ ذلك أنه رأىٰ ﴿شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ في مصحفه بالياء كلام من يعتقد أن القراء اعتمدوا في وجوه القراءات علىٰ الرسم وأنهم شابوها بآرائهم وهو فاسد، ألا ترىٰ كيف ردَّ الناظم عليه بقوله: «شاميهم تلا» (٤)، أي: تبع

(١)«كنز المعاني» (٤/ ١٩٧٩)، (١٩٨٠).

(٢) السابق (٣/ ١٥٦٥).

(٣) ينظر «كنز المعاني» (٣/ ١١٦٤).

(٤) «الشاطبية» بيت رقم (٦٧٠).

في هذه القراءة من أخذ عنه لفظًا» (١).

جـ ـ بيان أن القراءة أو الرواية موافقة للرسم وليست ناشئة عنه ومن أمثلة ذلك قول الإمام الجعبري في الرد علىٰ أبي عبيد في قوله: «إنما نرىٰ ابن عامر والسلمي قرآ بذلك ـ أي ﴿بِٱلْغُدْوَةِ﴾ ـ اتباعًا للخط»، قلت ـ أي الجعبري ـ: «ليس كذلك، بل وافقت روايتهم صريح الرسم اتفاقًا لا اعتمادًا» (٢).

د ـ بيان كيفية رسم بعض الكلمات ومن أمثلة ذلك قول الإمام الجعبري: «وقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الألف خطأ من الكاتب» جواب لمن قال: رسمت بالألف، ولم ترسم؛ لأنها فيه (هذن)، وفي إنكار بعض الألف لمخالفة الرسم؛ إذ لا ألف ولا ياء، بل كثر فيه حذف الألف، وقد حذفت الياء أيضًا كإبراهيم» (٣).

وهذا رد علىٰ من استشكل قراءة أبي عمرو ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، ويدل علىٰ ذلك قول الإمام القسطلاني: «ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف، وذلك أنه رسم (هذن) بغير ألف ولا ياء، فإتيانه بالياء زيادة علىٰ خط المصحف، وهذا لا ينبغي أن يرد علىٰ أبي عمرو، وكم جاء في الرسم فما هو خارج عن القياس، مع صحة القراءة به، وتواترها، وإذا ثبت التواتر فلا يلتفت إلىٰ طعن الطاعن، وقراءة أبي عمرو متواترة، ولله الحمد» (٤).

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٦٥).

(٢) السابق (٣/ ١٥٠٣).

(٣) السابق (٤/ ١٩٦٢)، «مختصر التبيين» (١/ ٢٣٩)، (٤/ ٨٤٦).

(٤) «لطائف الإشارات» للقسطلاني (٤/ ٢٨٨٣)، (٢٨٨٤).

المبحث الرابع: الاستشهاد للقراءة أو الرواية

من الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات الاستشهاد لها بالقرآن الكريم والقراءات والحديث النبوي الشريف والشعر ولغات العرب وأقوالهم، وليس المقصود بالاستشهاد هنا توثيق القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها أو تقويتها لأنها قوية بقرآنيتها، وإنما المقصود إثبات وتأكيد موافقتها لأسلوب من أساليب اللغة كالقرآن والشعر واللغات وعدم خروجها عنه بالكلية.

وفيما يلي بيان ذلك بالتفصيل:

المطلب الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم:

استشهد الإمام الجعبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقرآن الكريم في أكثر من موضع في كتابه «كنز المعاني» وذلك في سياق دفاعه عن القراءات ومن ذلك:

١- استشهاده لقراءة ابن عامر بالنصب في قوله تعالىٰ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، اعتبارًا بلفظ الأمر وإن لم يكن أمرًا في الحقيقة بجزم ﴿يُقِيمُواْ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، حيث قال في الرد علىٰ من طعن في قراءة النصب: «بأنه حمل علىٰ اللفظ فقط، ومثله ثابت في العربية والقرآن، قال أبو علي الفارسي: «وقد حمل أبو الحسين الأخفش قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، علىٰ مجرد اللفظ، فجزم ﴿يُقِيمُواْ﴾، جوابًا بالفظ ﴿قُل﴾ وإن لم يكن جوابًا حقيقة، و﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ﴾ [الجاثية: ١٤] (١).

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١١٦٥)، وينظر «الحجة» للفارسي (٢/ ٢٠٦).

٢-استشهاده لصحة قراءة الإمام حمزة بالخفض في لفظ ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] حيث قال في مسألة جواز عطف الظاهر علىٰ المضمر بدون إعادة الجار «إن هذه المسألة مختلف فيها، فمذهب البصريين اشتراط إثبات الجار في المعطوف لفظًا نحو: ﴿بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أو تقديرًا اختيارًا نحو: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] (١).

المطلب الثاني: الاستشهاد بالقراءات:

بإمعان النظر في كتاب «**كنز المعاني**» نجد أن الإمام الجعبري استشهد بالقراءات وخاصة الشاذة في الدفاع عن بعض القراءات وبيان معناها ومن أمثلة ذلك:

١ - استشهاده بقراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إن يصدوكم) (٢) في الرد علىٰ من استشكل قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿إِن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] بكسر الهمزة (٣) حيث قال: «وجه كسر «إن» جعلها شرطية، ودلَّ ما تقدم علىٰ جوابه، وقراءة ابن مسعود (إن يصدوكم) نص فيه» (٤).

وبين ذلك الإمام الفاسي بقوله: «والمعنىٰ لا يُكسبنكم بُغض قوم إن صدوكم مثل الصد الذي كان قد وقع من أن تعتدوا» (٥).

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥-١٣٩٦).

(٢) «المحتسب» (١/ ٢٠٦)، «لطائف الإشارات» للقسطلاني (٥/ ١٩٣).

(٣) «النشر» (٢/ ٢٥٤).

(٤) «كنز المعاني» (٣/ ١٤٥١).

(٥) «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة» للفاسي (٢/ ٨٢٥).

وقال الإمام القسطلاني: «ويؤيد قراءة الكسر قراءة ابن مسعود (إن يصدوكم) [١].

٢- استشهاده بقراءة الأعمش بإسكان الغين والهاء في ﴿رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، لإسكان الهمزة في ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ وهي قراءة ابن عامر بخلف عن هشام [٢].

حيث قال: «ووجه إسكان الهمزة أنه مخفف من الأولىٰ - أي منسأته - استثقالًا للهمزة والطول. والفتحة وإن كانت خفيفة فقد نقلت إلىٰ الأخف لثبوت طَلْبٍ وهرْبٍ عنهم وعليه قرئ (رَغْبًا ورَهْبًا) وهذا يرد راده» [٣].

المطلب الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

استشهد الإمام الجعبري بالحديث النبوي الشريف في دفاعه عن القراءات في بعض المواضع ومن أمثلة ذلك:

١- استشهاده علىٰ قراءة ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، بإسكان العين وهي قراءة أبي جعفر، وأبي عمرو وقالون وشعبة [٤] بالحديث الشريف حيث قال: «ووجه الإسكان: أنه المجمع عليه قبل ما [٥]،

---

(١) «لطائف الإشارات» للقسطلاني (٥/ ١٩٣١).

(٢) ينظر «كنز المعاني» (٥/ ٢١٧٠-٢١٧١).

(٣) «النشر» (٢/ ٣٥٠).

(٤) «النشر» (٢/ ٢٣٥).

(٥) لأن أصل «نِعْما» نِعْم ما، فأدغم وشُدّد، وما: غير موصوفة، ولا موصولة، كأنه قال: نعم شيئًا المال، والباء زائدة، مثل زيادتها في (كفىٰ بالله حسيبًا) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٥/ ٨٣-٨٤).

واغتفر التقاء الساكنين، وإن كان الأول غير مد لعروضه كالوقف، وعليه قوله صلي الله عليه وسلم لعمرو بن العاص «نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ» (١).

قال أبو عبيد: «الرواية بالإسكان وتصحيح الحاكم في «المستدرك» فتح النون وكسر العين رواية أخرىٰ فلا يمنع» (٢).

٢-استشهاده علىٰ صحة قراءة نافع وابن عامر بخلف عن هشام بتخفيف النون من قوله تعالىٰ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۖ﴾ [الأنعام: ٨٠] بالحديث المروي عن سيدنا عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد طعن في هذه القراءة مكي وبعض النحاة قال الإمام الجعبري: «وقال مكي: حذف الأولىٰ ممتنع لئلا يختل الإعراب، والثانية قبيح في

---

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (١/ ٩٣) بلفظ: «نَعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»، وابن حبان في «صحيحه» بلفظ: «نِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحُ مَعَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ»، باب: (ذكر الإباحة للرجل الذي يجمع المال من حله إذا قام بحقوقه فيه. «صحيح ابن حبان» (٦١٨) رقم (٣٢١٠). والإمام البخاري في «الأدب المفرد» بلفظ: «نِعْمَ المَالُ الصَّالِحُ للمَرءِ الصَالِحِ» باب: (المال الصالح للمرء الصالح، «صحيح الأدب المفرد» (١/ ١٢٦-١٢٧) رقم (١٢٦)، والحاكم في «المستدرك» بلفظ: «نَعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ» كتاب (قراءات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين «المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم (٢/ ٢٥٧) رقم (٢٩٢٦).

(٢) ولفظها: «يَا عَمْرُو نَعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ» كتاب (البيوع)، وقال هذا حديث صحيح علىٰ شرك مسلم. «المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم (٢/ ٣) رقم (٢١٣٠).

العربية لغير الوزن» [١]«وبعض النحاة لحَّن كذلك» [٢].

وقد وجه الجعبري هذه القراءة بقوله: «وجْهُ التخفيف حذف أحد المثلين مبالغة في التخفيف كراهية التضعيف، وهي لغة غطفان، وعليها قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إن رِجليَّ لا تحملاني» [٣].

٣- استشهاده لصحة قراءة الإمام ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ردًا علىٰ من طعن في هذه القراءة بقوله: «ومن الفصل في النثر بغير الطرف، ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟ » [٤]، «تَارِكُوا لِي أُمَرَائِي؟ » [٥] أي:

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٢٠)، وينظر «الكشف» لمكي بن أبي طالب (١/ ٤٣٧).

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٢٠).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» كتاب (الأذان) باب: «سنة الجلوس في التشهد». «صحيح البخاري» (١/ ١٦٥)، حديث رقم (٨٢٧)، وينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٥٢).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» كتاب (فضائل الصحابة)، باب: «قول النبي: لو كنت متخذًا خليلًا» من حديث أبي الدرداء. «صحيح البخاري» (٣/ ٣٣٩) رقم (٣٤٦١)، وفي كتاب (التفسير، تفسير سورة الأعراف)، باب: (﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾) الآية، من حديث أبي الدرداء. «صحيح البخاري» (٤/ ١٧٠١)، رقم (٤٣٦٤).

(٥) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب (الجهاد والسير)، باب: «استحقاق القاتل سلب القتيل» عن عوف بن مالك. «صحيح مسلم» (٣/ ١٣٧٣) رقم (١٧٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٦/ ٣١٠)، كتاب (الفيء والغنيمة)، باب: «ما جاء في تخميس السلب» عن عوف بن مالك رقم (٢٧١٥).

تاركوا صاحبي وتاركوا أمرائي لي، فصل بالجار والمجرور» [1].

المطلب الرابع: الاستشهاد بالشعر:

بإنعام النظر في كتاب «كنز المعاني» نجد أن الشعر كان مرتكزًا أصيلًا ومصدرًا هامًا من مصادر استشهاد الإمام الجعبري للقراءات المطعون عليها خصوصًا، ولا غرو في ذلك فالشعر ديوان العرب، والقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، والقراءات هي جزء من القرآن الكريم، فالصلة بين المعنىٰ القرآني والمعنىٰ الشعري وثيقة تنعقد في رحم اللغة العربية المباركة.

والإمام الجعبري في دفاعه عن القراءة بالشعر قد يعرض بيتًا أو شاهدًا واحدًا وهو الغالب، ومن أمثلة ذلك:

استشهاده في الدفاع عن قراءة ابن ذكوان بإسكان الهمزة في ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]، بقول الشاعر:

صريعُ خمرٍ من وُكأتِهْ كقَومَةِ الشيخ إلى مِنْسأتَه [2]

وعلىٰ من قال إن الإسكان في البيت ضرورة قال: «ولا ضرورة إلىٰ الإسكان لإمكان منسأَته علىٰ طيّ «مستفعلن» إلىٰ «مفتعلن» [3].

وقد يعرض بيتين من الشعر ومن أمثلة ذلك:

قوله في الرد علىٰ من طعن في قراءة حمزة بالخفض في

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٦٤).

(٢) لم أقف علىٰ قائله ونسبه الجعبري لبعض الأعراب. «كنز المعاني» (٥/ ٢١٧١)، وينظر «الدر المصون» (٩/ ١٦٥).

(٣) «كنز المعاني» (٥/ ٢١٧١).

﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] وبأن ذلك لا يجوز إلا بإعادة الجار [(١)]، حيث قال: «إن هذه المسألة مختلف فيها، فمذهب أكثر البصريين اشتراط إثبات الجار في المعطوف لفظًا نحو: ﴿بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أو تقديرًا اختيارًا نحو: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] علىٰ رأي، وقول قطرب: ما فيها غيره وفرسِه، وإنشاد سيبويه:

فاليوم قَرَّبت تهجونا وتَشْتمُنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ [(٢)]

وغيره:

إذا أوقدوا نارًا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرِها [(٣)]

وقد يقتصر في الدفاع عن القراءة بشطر بيت من الشعر، ومن أمثلة ذلك:

قوله في قراءة الهمز لابن كثير في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]: «ووجه همزة ﴿مَنَوٰءَةَ﴾ إحدىٰ لغتها،

---

(١) ينظر تفصيل هذه الطعون في «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

(٢) «الكتاب» (٢/ ٣٨٣)، والبيت لا يعرف قائلُه، ينظر «الكامل في اللغة والأدب» (٣/ ٥٣٠)، «الدر المصون» (٢/ ٣٩٦)، «لطائف الإشارات» (٥/ ١٨٣٢)، والشاهد قوله: «فما بك والأيام» حيف عطف الأيام علىٰ الضمير المجرور في «بك» ومن غير إعادة حرف الجر.

(٣) لم أقف علىٰ قائله وهو من شواهد «البحر المحيط» (٢/ ٣٨٨)، و«إبراز المعاني» لأبي شامة ص(٤١١)، «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٦)، والشاهد فيه قوله: «بها وسعيرها» حيث عطف «سعيرها» علىٰ الضمير في بها بتقدير الجار أي: وبسعيرها.

وعليها أنشد الكسائي:

ألا هل أتى التَيْمَ بن عبد مناءةٍ ..... [1]

وهي «مَفْعَلَة» من النوء؛ لأنهم كانوا يستمطرون بالأنواء عندها، ولقول أبي عبيد لم أسمع همزها قال: «أحفِلا) بالهمزة احتفل بإثبات لُغته» [2].

ويلاحظ في ذلك أنه قدم الاستشهاد بالشعر علىٰ الطعن ونادرًا ما يفعل ذلك.

وقد يقتصر في الاستشهاد علىٰ محل الشاهد وهو قليل جدًا، ومن أمثلة ذلك أن حرف الجار المقدر له حكم الموجود وذلك في دفاعه عن قراءة الإمام حمزة بالخفض﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] علىٰ أنها مجرورة بحرف مقدرًا حيث قال: ويدل علىٰ أن حكم المقدر حكم الموجود... جر الشاعر:

..... ولا سابقٍ شيئًا..... [3][4]

---

(١) البيت لهوبر الحارثي وعجزه: علىٰ النأي فيما بيننا ابن تميم. وهو في «اللسان» «منىٰ» (١٣/ ٢٠٦)، و«البحر المحيط» (٨/ ١٦١)، و«الدر المصون» (١٠/ ٩٣)، «كنز المعاني» (٥/ ٢٣٤٣).

(٢) «كنز المعاني» (٥/ ٢٣٤٣).

(٣) هذا جزء من عجز بيت لزهير بن أبي سلمىٰ في «ديوانه «وهو من بحر الطويل وتمامه:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيًا

وينظر: «ديوان زهير» ص(١٤٠)، والشاهد قوله: «ولا سابق» حيث خُفض عطفًا علىٰ «مدرك» الذي هو خبر ليس علىٰ تقدير زيادة الباء فيه. «الدر المصون» (١٠/ ٣٤٥).

(٤) «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٦).

وقد يستشهد في دفاعه عن القراءة بخمسة أبيات [١]، وفي مرة نادرة استشهد بأربعة عشر بيتًا [٢].

- وفي استشهاده بالشعر للدفاع عن القراءات المطعون عليها يقوم بنسبته إلىٰ قائله وخاصة عند من يقول إن الشعر المستشهد به مجهول وقد وقع هذا الأمر مرة واحدة في قراءة الإمام حمزة بكسر الياء ﴿مُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] حيث ذكر طعن الزجاج فيها بقوله: « وهذه القراءة عند جميع النحاة رديئة، والشعر المستشهد به لا يلتفت إليه لأنه مجهول»، فرد عليه بقوله: «الشعر للأغلب العجلي في ديوانه» [٣].

المطلب الخامس: الاستشهاد بلغات العرب وأقوالهم:

إن الناظر في كتاب «**كنز المعاني**» يجد أن الإمام الجعبري جعل موافقة القراءة لبعض لغات العرب وأقوالهم أساسًا قويًا ومرتكزًا أصيلًا في دفاعه عن القراءات المطعون عليها ويدل علىٰ ذلك قوله بعد ذكر طعن بعض العلماء في قراءة الإسكان في ﴿بَارِيكُمْ﴾ وبابه: «وإذا ثبت نقل القراءة، ووافقت بعض لغات العرب، واحتملها الرسم، وجب قبولها» [٤].

وقوله: بعد عرض طعن النحاس في قراءة كسر الباء في (البيوت). قال النحاس: «لا يجوز غير الضم، أي لأداء الكسر إلىٰ بناء مرفوض» قلت ـ أي الجعبري ـ: «قد ثبت الكسر لغة ورواية فهذا الإثبات مقدم

---

(١) لتفصيل ذلك ينظر «كنز المعاني» (٤/ ١٩٦١)، (٥/ ٢٢٩٩).

(٢) لتفصيل ذلك ينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٥٦١).

(٣) ينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٨٢٠)، (١٨٢١) وقد سبق تفصيل ذلك.

(٤) «كنز المعاني» (٣/ ١١٢٣).

علىٰ نفيه» [1].

والإمام الجعبري في استشهاده باللغة يصرح أحيانًا بأسماء أصحاب هذه اللغات وأسماء من عزاها إلىٰ أصحابها ويقدم الاستشهاد باللغة علىٰ الشعر ومن أمثلة ذلك:

قوله بعد ذكر قراءة الإمام أبي عمرو الإسكان في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ونحوه: «وجه الإسكان: نقل الفراء أنها لغة تميم وأسد وبعض النجديين طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد أو نوعين» [2].

وفي بعض الأحيان يصرح بأسماء تلك اللغات دون من عزاها ومن ذلك قوله بعد ذكر قراءة تخفيف النون في ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِي﴾ [الأنعام: ٨٠][3]، «فوجه التخفيف: حذف أحد المثلين مبالغة في التخفيف كراهية التضعيف، وهي لغة غطفان» [4].

وقد لا يصرح بأسماء اللغات ولا من عزاها وذلك مثل قوله في قراءة كسر الباء من (البيوت) ونحوه [5]: «ووجه كسرها: مجانسة الباء استثقالًا لضمة الياء بعد ضمة وهي لغة معروفة» [6].

---

(١)«كنز المعاني» (٣/ ١٢١١).

(٢) السابق (٣/ ١١٢٢).

(٣) وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر بخلف عن هشام. «النشر»

(٤) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٢٠).

(٥) السابق (٣/ ١١٢٢).

(٦) وهي قراءة ورش وأبي عمرو وحفص ويعقوب وأبي جعفر. «النشر» (٢/ ٢٢٦).

وقال أيضًا: «قد ثبت الكسر لغة ورواية فهذا الإثبات مقدم على النفي» (١).

وفي بعض الأحيان يحتفي الإمام الجعبري باللغة والقبائل التي نُقلت عنها هذه اللغة، وتوثيق ناقلها والثناء عليه وخاصة عند من يصف إحدى اللغات بأنها مهجورة حيث قال بعد ذكر من طعن في قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد «إنَّ» والألف في «هذان» (٢)، (٣).

وقال بعض: لغة مهجورة، ليس سديد لفصاحة من نسبت إليه، ونقلها عنهم ثقات كأبي زيد الذي يقول سيبويه عنه: «حدثني من أثق به» (٤).

وقد وجه قبل ذلك هذه القراءة بقوله: «ووجه التشديد والألف: قول أبي عبيد عن الكسائي، والزجاج عن أبي عبيدة عن أبي الخطاب هي لغة بني الحارث بن كعب وكنانة والعنبر والهجيم وزُبيد يعربون التثنية بالألف في الأحوال الثلاثة» (٥).

ويؤيد ذلك قول السخاوي: «قال الكسائي والفراء وأبو زيد والأخفش: هو لغة بني الحارث بن كعب...، وقال أبو الخطاب: هي لغة بني كنانة، وقيل أيضًا: هي لغة بني العنبر وبني الهُجيم وبني

---

(١) «كنز المعاني» (٣/ ١٢١٠).

(٢) وهي قراءة المدنيين وابن عامر وشعبة والكسائي وحمزة وخلف العاشر ويعقوب. «ينظر: «البدور الزاهرة» للقاضي (١/ ٢٠٥).

(٣) ينظر تفصيل هذه الطعون في «كنز المعاني» (٤/ ١٩٦١-١٩٦٢).

(٤) السابق (٤/ ١٩٦٢).

(٥) السابق (٤/ ١٩٦١).

زبيد»[1].

وأما استشهاد الإمام الجعبري بأقوال العرب في الدفاع عن القراءات المطعون عليها في كتابه «كنز المعاني» فمن أمثلته ما يلي:

- استشهاده علىٰ جواز عطف الظاهر علىٰ المضمر دون إثبات الجار وذلك للرد علىٰ من طعن في قراءة الإمام حمزة بخفض ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾ [النساء: ١] بما ذكره قطرب عن العرب «ما فيها غيره وفرسِه»[2].

- استشهاده علىٰ جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نقله ابن الأنباري عن الكسائي عن العرب «هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك»[3].

وذلك في الرد علىٰ من طعن في قراءة الإمام ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلُ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٧][4].

- استشهاده علىٰ إسكان الهاء من نحو ﴿يُؤَدِّهۡ﴾ [آل عمران: ٧٥] بقوله: «وجه إسكان الهاء في الكل: ما نقله الفراء عن العرب من تسكين هاء الضمير إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربتهْ ضربًا، حملًا علىٰ ميم الجمع»[5].

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في «كنز المعاني» (٣/ ١٣٦٥-١٣٦٧).

(٢) السابق، و«فرسِه» معطوف علىٰ الهاء من غير إعادة المادة المضاف، فلم يقل: غيره وغيرُ فرسِه.

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٥٦٤)، «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٢/ ٣٥٢).

(٤) ينظر تفصيل هذه الطعون والرد عليها في «كنز المعاني» (٣/ ١٥٥٩) وما بعدها.

(٥) السابق (٢/ ٥١٩).

المبحث الخامس: بيان معنى بعض الأحاديث التي أشكل فهمها

من الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات بيان معنىٰ الأحاديث التي أشكل فهمها أو حملها البعض علىٰ الظاهر فكان سببًا للطعن في بعض القراءات.

ومن أمثلة ذلك إنكار البعض قراءة الهمز في لفظ (النبئ) للإمام نافع مستدلًا بالحديث الشريف الوارد عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء أعرابي إلىٰ رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «يا نبئ الله، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَسْتُ بِنَبِيءِ اللهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللهِ» (١).

وقد ردَّ الإمام الجعبري علىٰ ذلك بقوله: «قال أبو عبيد: أنكر عليه عدوله عن الفصحىٰ، وقال أبو زيد: نبأت من أرض إلىٰ أخرىٰ: خرجت، فنهاه لاحتماله يا طريد كقصة راعنا» (٢).

وقد زاد الإمام السمين الحلبي الأمر وضوحًا بعد ذكر الحديث وتخريجه بقوله: «فإذا كان ذلك كذلك فَلْيُلْتَمس للحديث تخريج يكون جوابًا عن قراءة نافع، علىٰ أن القطعي لا يُعارض بالظني، وإنما نذكره زيادة فائدة، والجواب عن الحديث أن أبا زيد حكىٰ: «نَبَأْتُ من أرض كذا إلىٰ أرض كذا» أي: خرجت منها إليها، فقوله: «يا نبئَ الله» بالهمز يُوهم يا طريد الله الذي أخرجه من بلده إلىٰ غيره، فنهاه عن ذلك لإيهامه ما ذكرنا، لا لسبب يتعلق بالقراءة.

ونظير ذلك نهيه للمؤمنين عن قولهم «راعنا» لمَّا وجدت اليهود بذلك طريقًا إلىٰ السب به في لغتهم، أو يكون حضًّا منه عَلَيْهِ السَّلَامُ علىٰ

---

(١) سبق تخريجه ص(٢٥).

(٢) «كنز المعاني» (٣/ ١١٣٠).

تحري أفصح اللغات في القرآن وغيره» [1].

ومن ذلك اعتراض النحاس وغيره علىٰ قراءة الإمام حمزة بالخفض في لفظ ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]وجرها علىٰ القسم مستدلًا بما رُوي أن وفدًا من مضر جاءوا إلىٰ النبي ﷺ فتغير وجهه ﷺ لما رأىٰ من فاقتهم، ثم صلىٰ الظهر وخطب الناس فقال: «﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾... » الحديث [2]. قال ابن النحاس: معنىٰ هذا النصب، لأنه حضهم علىٰ صلة الأرحام.

وقد ردَّ الإمام الجعبري علىٰ ذلك بقوله: «وإيراد النبي ﷺ أحد معنَيي الآية في السياق المناسب، وهو الحث علىٰ الصدقة لا يمنع المعنىٰ الآخر» [3].

وقد ردَّ الإمام السخاوي أيضًا علىٰ اعتراض النحاس بقوله: «لو رُوي أنه ـ أي النبي ﷺ ـ قرأ بالنصب، لم يكن في ذلك حجة؛ لأنا لا نقول: إن قراءة النصب ليست ثابتة، وهذا الحديث إنما يصلح حجة لها، ولا نقول: إن رسول الله ﷺ كان يقرأ بجميع الوجوه. ونحن نقول: إن وجه قراءة النصب: واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها، ووجه قراءة الخفض، القسم علىٰ ما بينا، وإذا كان لهذه القراءة وجهان، فلا تُورَد كل

---

(١) «الدر المصون» (١/ ٤٠١).

(٢) «سبق ذكر الحديث بتمامه وتخريجه ص(٢٦)، وينظر «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥).

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٧).

واحدة من القراءتين إلا بحيث يليق بها، فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو ثبت أنه قرأ بالنصب لم يكن في ذلك ما يردُّ الأخرىٰ؛ لأنه قرأ بما يليق بذلك المقام، ألا تراه يقول في حديث هشام بن حكيم: «هكذا أنزلت، هكذا أنزلت»[1].

(١) «فتح الوصيد» (٢/ ٤٣).

المبحث السادس: عدم السماع لا يدل على العدم

من الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات أن عدم سماع بعض النحويين أو اللغويين لقراءة ما لا يدل علىٰ عدم وجود هذه القراءة أو ثبوتها ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

- ما نقله الإمام الجعبري عن الأخفش في طعنه علىٰ قراءة حمزة بكسر الياء في ﴿بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] بقوله: «وقال الأخفش ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا النحويين» (١).

وقد ردَّ الإمام الجعبري علىٰ الأخفش بقوله: «إن عدم سماعه لا يدل علىٰ عدمها، ومن سمعها مقدم عليه في الاتحاد، فكيف وهو مثبت؟! » (٢).

ومن الأمثلة علىٰ ذلك أيضًا رد الإمام الجعبري علىٰ أبي عبيد في طعنه علىٰ قراءة الإمام ابن كثير بالهمز في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]: «لم أسمع همزها» حيث قال بعد أن ذكر وجهها: «وعدم سماعه لا يدل علىٰ عدمه، فكيف وقد ثبتت والمثبت مقدَّم علىٰ النافي» (٣).

---

(١) «كنز المعاني» (٤/ ١٨٢٠)، وينظر: «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٠٧).

(٢) «كنز المعاني» (٤/ ١٨٢١)، وقد فصَّل الجعبري القول في الرد والاستشهاد لهذه القراءة.

(٣) «الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي ص(٣٩).

والبعض ربما يظن أن السماع مقتصر علىٰ ما ورد عن العرب من شعر فقط وهذا فهم قاصر فقد عرف الإمام السيوطي السماع بقوله: «ما ثبت في كلام يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالىٰ، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده، ثم قال: «فهذه ثلاثة أنواع، لا بد في كل منها من الثبوت. أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًا» [1].

(١) ينظر «كنز المعاني» (٥/ ٢٣٤٣).

المبحث السابع: توجيه القراءات وبيان معناها

من المعلوم أن علم التوجيه غايته بيان وجوه القراءات القرآنية واتفاقها علىٰ قواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقًا للشرط المعروف ـ موافقة اللغة ولو بوجه ـ كما يهدف إلىٰ رد الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين علىٰ بعض وجوه القراءات [1]، لذلك جعله الإمام الجعبري أحد الأنواع الثلاثة التي رتب عليها كتابه «**كنز المعاني**» [2]، واشترط فيمن يشتغل بعلم القراءات أن يكون علىٰ علم بفهم وجوه إعرابه ولغاته [3].

وأكد علىٰ ذلك ابن الجزري بقوله: «والذي يلزم المقرئ... أن يعلم من الأصول قدر ما يدفع به شبهة من يطعن في بعض القراءات، وأن يُحصِّل جانبًا من النحو والصرف بحيث إنه يُوجه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه» [4].

فلا غر وأننا وجدنا الإمام الجعبري جعل توجيه القراءات وبيان معانيها من أكثر الأسس التي اعتمد عليها في دفاعه عن القراءات ويتمثل ذلك فيما يلي:

---

(١) «مقدمات في علم القراءات» ص (٢٠١).

(٢) حيث قال: «ورتبَّت الكتاب علىٰ ثلاثة أنواع: الأول: اللغة والإعراب والبيان، والثاني: في شرح معاني الكلام، والثالث: في توجيه وجوه القراءات» «كنز المعاني» (١/ ١٥٥).

(٣) السابق (١/ ٢٢٤).

(٤) «منجد المقرئين» ص(٩)، وينظر «شرح الطيبة» للنويري (١/ ٥٥-٥٦).

١-التنبيه على الأصل:

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الإمام الجعبري في الرد علىٰ مكي بن أبي طالب وغيره ممن طعن في قراءة الإمام نافع وابن عامر بخلف عن هشام في قراءة التخفيف في قوله تعالىٰ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠][1].

بقوله: «أصل هذا النوع نونان، الأولىٰ مفتوحة علامة الرفع، والثانية مكسورة للوقاية، وفيه ثلاث لغات: الأصلية ـ أي الإظهار ـ ولم يُقْرَ بها هنا، وإدغام الأولىٰ في الثانية، وحذفت أحدهما، فوجه التخفيف: حذف أحد المثلين مبالغة في التخفيف. وهي لغة غطفان[2].

ومن ذلك قوله في قراءة الإسكان في ﴿يَهْدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥]، أنه مضارع اهتدىٰ أصله يهتدي فأدغمت التاء في الدال للتشارك»[3].

٢-القياس:

كان لاستعمال القياس نصيب عن الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات ومن أمثلة ذلك:

- قوله في بيان وجه قراءة الإسكان في نحو ﴿بَارِيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] لأبي عمرو: «وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولىٰ»[4]، وذلك ردًا علىٰ من قال أنها حركة

---

(١) قال مكي: «وحذف الأولىٰ ممتنع لئلا يختل الإعراب، والثانية قبيح في العربية لغير الوزن». «كنز المعاني» (٣/ ١٥٢٠).

(٢) ينظر: «كنز المعاني» (٣/ ١٥٢٠).

(٣) السابق (٤/ ١٧١٦).

(٤) السابق (٣/ ١١٢٢).

إعراب وحركة الإعراب لا تسكن.

- قوله في بيان توجيه قراءة حمزة بكسر الياء من ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]: «ووجه كسرها أن بني يربوع يزيدون علىٰ ياء الضمير ياء أخرىٰ صلة لها حملًا علىٰ هاء الضمير المكسورة بجامع الإضمار والخفاء والتوحد» (١).

٣-النقل عن علماء اللغة والتفسير:

استعان الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات وبيان وجهها بنقول كثيرة عن علماء اللغة والتفسيرومن أمثلة ذلك:

- ما نقله عن سيبويه وأبي زيد في توجيه قراءة الإسكان في ﴿شَنْـَٔانُ﴾ [المائدة: ٢] (٢)، وذلك ردًا علىٰ من طعن فيها متعلِلًا بأن الإسكان لم يأت في المصادر بقوله: «وجه إسكان ﴿شَنْـَٔانُ﴾ وفتحها: أنهما مصدرا شنأه بالغ في بغضه كالغليان واللَّيّان في قول سيبويه، والساكن المخفف من المفتوح أو صفة كغضبان، قال أبو زيد: رجل شنآن، وامرأة شنْآىٰ وشنْآنة» (٣).

- وما نقله عن الفراء في وجه الإسكان في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، بقوله: «وجه الإسكان نقل الفراء أنها لغة تميم وأسد وبعض النجديين طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثِقال من نوع واحد أو نوعين» (٤).

---

(١) السابق (٤/ ١٨١٨-١٨١٩).

(٢) وهي قراءة ابن عامر وشعبة وابن وردان.

(٣) «كنز المعاني» (٣/ ١٤٥٠).

(٤) السابق (١٣/ ١١٢٢).

- ما نقله عن أبي علي الفارسي والزمخشري في وجه ضم النون من ﴿نُّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، في قراءة شعبة وذلك ردًا علىٰ الأخفش في قوله: «لا أعرف الضم».

حيث قال: «وجه ضم ﴿نُّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨] قال أبو علي والزمخشري: جعله مصدر نصح لم يَغُش، أو صدق نُصْحًا ونصاحة، ثم نصَّوحًا كشكر شُكرًا وشُكورًا، ونصبها مفعول له، أي: لأجل نصح صاحبها أو مطلق لمقدر أو ذات نُصْح» (١).

٤-بيان معنى القراءة:

اهتم الإمام الجعبري ببيان معاني القراءات التي كانت محل طعن من بعض علماء اللغة، وخاصة القراءات التي يُتوهم منها معنىٰ غير المعنىٰ المراد.

- ومن الأمثلة علىٰ ذلك ما ذكره الإمام الجعبري عن أبي علي الفارسي ومكي بن أبي طالب في طعنهما علىٰ قراءة هشام ﴿هِئْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، حيث قال: «ووهم أبو علي راوي هذا الوجه، لأن يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يتهيأ لها بدليل ﴿لَمْ أَخُنْهُ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ﴾ [يوسف: ٥٢]، وقال مكي: «لو كان لكان لي» (٢)، قلت ـ أي الجعبري ـ: نسبة الوهم إلىٰ المتواتر وهم. ومعناه: حسُنت

(١) السابق (٥/ ٢٤٠٨)، وينظر «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٢٥٧٠)، «الحجة للقراء السبعة» (٦/ ٣٠٣).

(٢) ينظر «الكشف» (٢/ ٥)، «الحجة للقراء السبعة» (٤/ ٤٢٠)، «كنز المعاني» (٤/ ١٧٧٦).

هيئتك، أو تهيأ أمرك بالخلوة» [1].

وأكد ذلك الإمام السخاوي بقوله: «ومعنىٰ: هئتَ لك: تهيأت، أي: تهيأ أمرك؛ لأنها ما كانت تقدر في كل حال علىٰ الخلوة به، أو يكون هئت، بمعنىٰ حسنت هيئتك» [2].

٥-بيان مذاهب النحاة في بعض المسائل بالتفصيل:

لقد مثل هذا الجانب عنصرًا مهمًا في دفاع الإمام الجعبري عن بعض القراءات وخاصة التي قد يظن البعض أنها محل إجماع عند النحاة.

ومن أمثلة ذلك الرد علىٰ الزجاج في طعنه علىٰ قراءة الإمام حمزة بالخفض في ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بأن الجر خطأ في العربية لإجماع النحاة علىٰ منع العطف علىٰ المضمر المجرور بغير إعادة الجار. وقد فصَّل الإمام الجعبري مذاهب العلماء في ذلك مبينًا أن هذه المسألة مختلف فيها بينهم مستدلًا بالقرآن الكريم وأقوال العرب وأشعارهم [3]. وأكد في موضع آخر أنه لا إجماع مع مخالفة الكوفيين [4].

---

(١) «كنز المعاني» (٤/ ١٧٧٦).

(٢) «فتح الوصيد» (٢/ ١٧٤).

(٣) ينظر تفصيل ذلك «كنز المعاني» (٣/ ١٣٩٥-١٣٩٦).

(٤) وذلك في طعن الزجاج علىٰ قراءة التشديد في ﴿نُنجِ﴾ بأنه خطأ بإجماع النحاة كلهم.

المبحث الثامن: الإشارة إلى ردود الإمام الشاطبي في «نظمه» وبيان مدلولها

من المعلوم أن نظم «الشاطبية» وضع في الأساس لتيسير علم القراءات علىٰ طالبيه من خلال عبارات جليلة ورموز يسيرة وقد أبدع الإمام الشاطبي في ذلك وأجاد، وقد ضمَّن «نظمه» هذا كثيرًا من المعاني الإشارية كتوجيه بعض القراءات أو الدفاع عنها، وهذا إن دلَّ فإنما يدل علىٰ أن الشاطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كان يختار ألفاظه ورموزه بدقة بالغة وعناية فائقة.

وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري: «ومن وقف علىٰ قصدتيه ـ أي الشاطبية والعقيلة ـ علم مقدار ما آتاه الله في ذلك خصوصًا اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدار ها إلا من نظم علىٰ منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم علىٰ طريقها... »[1].

لذلك وجدنا الإمام الجعبري وهو صاحب منظومات عديدة[2] جعل الإشارة إلىٰ ردود الإمام الشاطبي في «نظمه» وبيان مدلولها من أهم أسس دفاعه عن القراءات، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- استدلاله في الرد علىٰ من طعن في قراءة الإسكان في ﴿يُؤَدِّهْ﴾ [آل عمران: ٧٥] وبابه بقول الإمام الشاطبي:

وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلا[3]

ثم قال: ومعنىٰ الرمز: «فاعتبر» أي: بجل هذا الوجه، أو وجهها

---

(١) «غاية النهاية» (٢/ ٢٢).

(٢) كـ«عقود الجمان»، و«نزهة البررة» وغيرهما.

(٣) «حرز الأماني» الشاطبية بيت رقم (١٦٠).

صافيًا من شوائب الطعن لوضوح دليله، «حلا» لفظه بالتخفيف» [1].

- الاستعانة بقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فَشَا عَمِيمًا وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ كَحَّلا [2]

حيث قال فيما نقله عن الزمخشري في طعنه علىٰ قراءة الغيب في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟﴾ [الأنفال: ٥٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧]، قال الزمخشري: وأما ذاك القراءة التي تفرد بها حمزة ليست بنيرة، وتلك الأقوال متمحلة. قلت ـ أي الجعبري ـ: دعواه الإفراد غير صحيح، وعليها حمزة وابن عامر وأبو جعفر وابن محيصن والحسن وطلحة، وكذا دعواه التمحل بشهادة الاستعمال، وإلىٰ الرد عليه أشار بالرمز، أي كثرة قرائه وشهرة تقديراته وحامله بصَّر غيره به» [3].

- الإشارة إلىٰ رد الإمام الشاطبي في «نظمه» علىٰ من طعن في قراءة ابن كثير بالهمز في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] بقوله:

..... مَناءَةَ لِلْمَكِّيْ زِدِ الْهَمْزَ وَأَحْفِلا [4]

وبين مدلول الرمز بقوله: «ولقول أبي عبيد: لم أسمع همزها، قال:

---

(١) «كنز المعاني» (٢/ ٥١٤).

(٢) «حرز الأماني» الشاطبية بيت رقم (٧٢٠).

(٣) «كنز المعاني» (٤/ ١٦٥٨).

(٤) «حرز الأماني» الشاطبية بيت رقم (١٠٥٠).

«أحفلا» بالهمزة احتفل بإثبات لغته» [١].

مما سبق يتضح لنا أن الإشارة إلىٰ ردود الإمام الشاطبي في «نظمه» وبيان المعاني الإشارية ومدلولها في رموزه من الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه في القراءات.

(١) «كنز المعاني» (٥/ ٢٣٤٣)، وللمزيد من الأمثلة ينظر «كنز المعاني» (٢/ ٥١٥)، (٥٨٣)، (٥٩٧)، (٧٥٥)، (٣/ ١٢٤٤)، (١٤٥٠)، (١٤٥١)، (٤/ ١٨٢١)، (٢٠٧١).

المبحث التاسع: الاستشهاد بما ورد في بعض منظوماته

بإنعام النظر في كتاب «كنز المعاني» نجد أن الإمام الجعبري كان يستشهد بما جاء في بعض المنظومات له كـ«عقود الجمان في تجويد القرآن» و«نزهة البررة في قراءة الأئمة العشرة»، وجعل ذلك من الأسس التي اعتمد عليها في دفاعه عن القراءات.

أولًا: استشهاده بما جاء في منظومة «عقود الجمان»:

ومن أمثلة ذلك قوله:

ولَعُذر ذاك بأن راويَه تَوهْـ ـهَمَه لدى التَّلطيفِ بالإسكان
أولى به إذ فرَّق القراء في ما كان أخفى منه في القرآن
وَهَب أن ذلِك غرَّه بسكونها ما العُذْر في متحركٍ لعيان [1]

وهذه الأبيات رد علىٰ الإمام الزمخشري في طعنه علىٰ قراءة إدغام الراء في اللام بقوله: «لم يدغم أبو عمرو الراء في اللام، وإنما بالغ في إسكانها فتوهم راويه أنه أدغمها» [2].

ومعنىٰ هذه الأبيات: أن اعتذار ذلك المعتذر ـ وهو الزمخشري ـ عن إدغام أبي عمرو نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ [الأحقاف: ٣١] بأن راويه عنه سمعه يتلطف في إسكان الراء فظنه يدغم أولىٰ أن يعتذر به عن نفسه، بدلًا أن يرد قراءة مشهورة متلقاة بالقبول، ثم علل الناظم عدم صحة ذاك الاعتذار بقوله: «إذ فرَّق القراء في ما كان أخفىٰ منه في القرآن» أي: لأن القراء في نقلهم القرآن فرقوا فيما هو أخفىٰ من التفريق

(١) «عقود الجمان في تجويد القرآن» ص(١١٤).
(٢) «كنز المعاني» (١/ ٤٨١).

بين المظهر والمدغم، فرقوا بين المختلس والمدغم، فإذا كانوا استطاعوا ضبط الفرق بينهما ألا يستطيعوا ضبط الفرق بين المظهر والمدغم؟

وقوله: «وهب أن ذلك غرَّه بسكونها ما العذر في متحرك لِعيان» يعني: واحسِب أيها المعتذر أن تلطيف أبي عمرو غرَّ الراوي بسبب سكون الراء في نحو ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ فما اعتذارك عن روايته عنه إدغام الراء المتحركة في نحو: ﴿بِٱلذِّكْرِ لَمَّا﴾ [فصلت: ٤١]؟! »[1].

وقوله أيضًا في «عقود الجمان»:

وبالأنبيا نُنَجِّي أدغم إن شئت كالـ ـأُتْرِج أو فاحذف ولا الإسكانِ
قل من نُنَجِّي عن فتى الشَّجَريِّ مِثـ ـلَ تَفكرون وفيه ما أرضْانِ
إذ في نُنجي الحرف ليس بزائدٍ بخلافه وتَغَايرُ الشَّكلانِ
ومضِيُّهُ لبناء مفعول فلا تعبأ به إذ فيه محذْرانِ [2]

وهذه الأبيات ذكرها الإمام الجعبري في توجيه قراءة ابن عامر وشعبة في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]: «بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة مكسورة، وذلك ردًا علىٰ من طعن في هذه القراءة»[3].

فقوله: «وبالأنبياء ننجي أدغم إن شئت كالأترج «ذكر منه للتوجيه

(١) «شرح عقود الجمان» (٣/ ١٩٩).
(٢) «عقود الجمان في تجويد القرآن» ص(١١٤).
(٣) كالزجاج والنحاس والفارسي والزمخشري وابن مجاهد. ينظر تفصيل ذلك في «كنز المعاني» (٤/ ١٩٨٧).

الأول أي: أنها أدغمت كما أدغمت النون في الجيم في نحو: «الأترج» إذ أصلها عند البعض «الأترنْج».

وقوله: «أو فاحذف ولا الإسكان» إشارة إلىٰ التوجيه الثاني أي: فَعُدَّ النون محذوفة بعد أن وقعت ساكنة، وهو معنىٰ قول الداني: «ثم حذفت إحدىٰ النونين تخفيفًا» (١).

وقوله: «قل من نُنَجِّي عن فتىٰ الشجري مثل تفكرون» إشارة إلىٰ التوجيه الثالث، أي: قل أيها القارئ: إن «نُجِّي» نقل عن العلامة ابن الشجري (٢) أنه مأخوذ من «نَنَجّي»، حذفت إحدىٰ نونيه كما حذفت إحدىٰ التاءين من نحو: «تفكرون»؛ إذ أصله «تتفكرون».

وقوله: «وفيه ما أرضان» يعني: وقيل في الرد علىٰ قول ابن الشجري ما كفاني وطيب خاطري، أو يكون المعنىٰ: وأقول في حق قول ابن الشجري: إنه ما أرضاني ولا أعجبني، وذلك للعلتين اللتين سأذكرهما في البيت التالي.

وقوله: «إذ في ننجي الحرف ليس بزائد بخلافه وتغاير الشكلان».

رد على قول ابن الشجري بعلتين:

الأولىٰ: أن النون الثانية في «نُنَجِّي» ليست بزائدة، بل هي فاء الفعل، «بخلافه» أي: بخلاف «تتفكرون» فإن كلتا تاءيه زائدتان.

---

(١) «جامع البيان» للداني (٣/ ١٣٧٢).

(٢) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة المعروف بابن الشجري، أحد أئمة النحاة، له معرفة تامة باللغة والنحو، ومن أشهر مؤلفاته كتاب «الأمالي» (ـ ٥٤٢ هـ). ينظر: «إنباء الرواة عن أنباء النحاة» (٣/ ٣٥٦).

الثانية: أن نوني «ننجي» تغاير شكلاهما؛ إذ ضمت الأولىٰ، وفتحت الثانية بخلاف «تتفكرون» فإن تاءيه مفتوحتان معًا.

وقوله: «ومُضِيُّه لبناء مفعول فلا تعبأ به إذ فيه محذوران» ذكر فيه التوجيه الرابع والردّ عليه: أي ومن قال: إن «نُجي» فعل ماض مبني للمفعول فلا تأخذ بقوله، ولا تولِه اهتمامك؛ لأن في قوله محذورين:

أولهما: تخفيف ياء «نُجي» بتسكينها، والمفتوحة لا تخفف.

ثانيهما: نصب «المؤمنين» والمفترض أن يكون مرفوعًا نيابة الفاعل [١].

ثانيًا: استشهاده بما جاء في «نزهة البررة في قراءة الأئمة العشرة»:

- ومن الأمثلة علىٰ ذلك رده علىٰ من طعن في قراءة الإمام ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بأنه لا يفصل بين المضافين إلا بالظرف في الشعر [٢] بقوله:

ومن خصّ فصل الظرف في الشعر ردّه بهذا ولكن فيه جاء أكثرا [٣]

وقوله أيضًا ردًّا علىٰ من طعن في قراءة حمزة بالإسكان في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] ومعللًا عدم قراءة: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ

---

(١) ينظر «شرح عقود الجمان» (٣/ ١٦٣-١٦٦).

(٢) ينظر تفصيل هذه الطعون والرد عليها في «كنز المعاني» (٣/ ١٥٥٩) وما بعدها.

(٣) السابق (٣/ ١٥٦٥).

ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ [فاطر: ٤٣] أيضًا.

وفي السيئ أسكن جرَّه ظاهرًا وقد أخف وفي الثاني التغاير يسَّرا

ومعنىٰ كلامه: أن الهمزة الساكنة أخف من المتحركة، ولم يسكن الثاني، وإن زاد نقلًا بالهمزة الثانية لانفصالها وقله النقل بتغاير الحركات[1].

(١) السابق (٥/ ٢١٨٦)، ولمزيد من مواضع الاستشهاد بما جاء في «نزهة البررة» ينظر «كنز المعاني» (١/ ٤٩٣).

المبحث العاشر: الرد على الطاعن بلفظه

من الأسس التي اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات والقراء الرد علىٰ الطاعن بلفظه ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

قوله تعالىٰ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] في قراءة إسكان العين حيث قال بعد بيان القراءات وتوجيه كل قراءة والاستشهاد لها ردًا علىٰ أبي علي الفارسي ومكي بن أبي طالب. «وقول أبي علي غير مستقيم، غير مستقيم» (١)، وقول مكي: «ليس بشيء. ليس بشيء» (٢).

قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] في قراءة ابن عامر وشعبة بنون مضمومة وتشديد الجيم حيث بيَّن وجهها بقوله: «وجه تشديد «نُجِّيَ» أن أصله «نُنْجِي» مضارع «أنجىٰ» أدغمت النون في الجيم لتجانسهما في الانفتاح والاستفال والجهر، وقال أبو عبيد: أصله «نُنَجِّي» مضارع «نجَّىٰ» ثم أدغم... » إلىٰ غير ذلك (٣).

ثم قال ردًا علىٰ ابن مجاهد: فقول ابن مجاهد: من قال مدغمه غلط: غلط» (٤).

مما سبق يتضح لنا أن الرد علىٰ الطاعن بلفظه من الأسس التي

---

(١) ينظر «الحجة للقراء» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٩٦)، «كنز المعاني» (٣/ ١٢٧٥).

(٢) ينظر «الكشف» لمكي (١/ ٣١٦)، «كنز المعاني» (٣/ ١٢٧٥). وقد رد الإمام الجعبري علىٰ ذلك بالتفصيل. المصدر السابق

(٣) ينظر تفصيل هذه الأوجه في «كنز المعاني» (٤/ ١٩٨٦-١٩٨٧).

(٤) ينظر «السبعة» لابن مجاهد ص(٤٣٠)، «كنز المعاني» (٤/ ١٩٨٦). وقد سبق الرد علىٰ ذلك في المبحث السابق

اعتمد عليها الإمام الجعبري في دفاعه عن القراءات ولكن بعد بيان وجه القراءة المطعون عليها والاستشهاد لها من القرآن الكريم أو الشعر أو اللغة أو غير ذلك حتىٰ يتبين للطاعن خطأه وتقوم عليه الحجة [1].

(١) وللمزيد من الأمثلة ينظر «كنز المعاني» (١/ ٤٩٣)، (٣/ ١٢٧٢)، (٤/ ٢٠٣٢)، (٥/ ٢١٧٥).

خاتمة

نسأل الله حسنها

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه إطلالة سريعة طوَّفت فيها حول موضوع: (دفاع الإمام الجعبري عن القراءات والقراء من خلال كتابه «**كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**») توصلت من خلالها إلىٰ بعض النتائج أسجلها في النقاط التالية:

١- أهمية كتاب «**كنز المعاني**» ومكانته بين كتب القراءات عامة وشروح «الشاطبية» خاصة، حيث يُعدُّ موسوعة علمية فقد ضم بين دفتين علومًا متعددة كالتوجيه والرسم العثماني، ودفع المطاعن عن القراءات والقراء، والقراءات الشاذة، والإعراب، إضافة إلىٰ شرح منظومة «حرز الأماني ووجه التهاني» للإمام الشاطبي. وهو الهدف الأساس منه.

٢- يُعدُّ الإمام الجعبري من العلماء المبرِّزين الذين جمعوا بين التأليف في علوم شتىٰ كالقراءات والوقف والابتداء والرسم العثماني والحديث والتجويد والفقه والأدب وغيرها مما جعله أهلًا للدفاع عن القراءات والقراء.

٣-كشف البحث عن جانبٍ مهم ربما يكون خافيًا علىٰ بعض المشتغلين بعلم القراءات وهو عناية الإمام الجعبري بالدفاع عن القراءات والقراء.

٤-لم يقف الطعن في القراءات والقراء في كتاب «كنز المعاني» علىٰ علماء اللغة والنحو فقط، بل كانت هناك طعون أيضًا من بعض علماء التفسير والقراءات وأصحاب المعاجم بينها الإمام الجعبري وأجاد في الرد عليها.

٥-لم يقتصر الطعن علىٰ القراءات، وإنما كانت هناك طعون أيضًا في القراء والرواة.

٦-تعددت صيغ الطعن في القراءات والقراء حيث بلغت إحدىٰ وثلاثين صيغة تقريبًا.

٧-تعدد أسباب الطعن في القراءات عند الإمام الجعبري حيث بلغت ثلاثة عشر سببًا وهي:

- زعم بعض النحويين أنهم أدرىٰ بضبط القراءة من القراء.
- جهل بعض النحويين باللغة أو اللهجة التي جاءت عليها القراءة.
- مجيء القراءة أحيانًا علىٰ وزن نادر لم يصل إلىٰ بعض النحويين.
- دعوىٰ التفرد بالقراءة.
- الاعتقاد أن مصدر القراءات هو الرسم العثماني.
- حمل بعض الأحاديث علىٰ معنىٰ معين.
- دعوىٰ عدم السماع من العرب أو النحويين.
- إجماع النحاة علىٰ تخطئة القراءة أو ردها وعدم قبولها.
- الشعر المستشهد به للقراءة مجهول.
- الاستدلال بسبب النزول.

- زعم بعض النحويين أن القراءة تؤخذ بالقياس.
- تحكيم القواعد النحوية.
- زعم بعض النحويين أن بعض القراءات خطأ في أمر الدين والشرع.

٨- تمثلت أسباب الطعن علىٰ القراء والرواة في:

أ- وهم القارئ أو الراوي.

ب ـ عدم ضبط الرواة في النقل عن الأئمة.

جـ ـ سهو القراء وقصورهم عن إدراك حقيقة القراءة.

٩- تنوع أسس الدفاع عن القراءات والقراء عند الإمام الجعبري حيث بلغت عشرة أسس وهي:

- تواتر القراءة وثبوت نقلها.
- توثيق القراء والدفاع عنهم والثناء عليهم.
- موافقة رسم المصحف.
- الاستشهاد للقراءة أو الرواية.
- بيان معنىٰ بعض الأحاديث التي أشكل فهمها.
- عدم السماع لا يدل علىٰ العدم.
- توجيه القراءات وبيان معناها.
- الإشارة إلىٰ ردود الإمام الشاطبي في «نظمه» وبيان مدلولها.
- الاستشهاد بما ورد في بعض منظوماته.
- الرد علىٰ الطاعن بلفظه.

وبعد، فالله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفقني لخدمة كتابه والعمل به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢]

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. «**إعراب القرآن**» لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط. الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٢. «**الاقتراح في أصول النحو**» لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه/ عبد الحكيم عطية، الناشر دار البيروتي ـ دمشق، ط. الثانية ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

٣. «**إنباه الرواة على أنباه النحاة**» لجمال الدين علي بن يوسف القطفي ـ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ط. الأولىٰ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

٤. « **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** » لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري. ط. المكتبة العصرية، ط. الأولىٰ ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥. « **البحر المحيط** » لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي. تحقيق/ صدقي محمد جميل، ط. دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٦. « **البداية والنهاية** » لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط. دار هجر للطباعة والنشر، ط. الأولىٰ ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٧. « **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** » لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ط. دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

٨. « **جامع البيان في القراءات السبع** » لعثمان بن سعيد بن عمر الداني، ط. جامعة الشارقة ـ الإمارات. ط. الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٩. « **الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني** » لأحمد اليزيدي ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ط. الأولىٰ ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٠. « **الحجة للقراء السبعة** » لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي. بشير جويجابي، ط. دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت ط. الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
١١. « **حرز الأماني ووجه التهاني = الشاطبية** » للقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي. ط. دار الهدىٰ ـ المدينة المنورة. ط. الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٢. « **خزانة الأدب وغاية الأرب** » لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله الحموي، تحقيق: عصام شقيو، ط. دار الهلال ـ بيروت ٢٠٠٤م.
١٣. « **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** » لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط. ط. دار القلم ـ دمشق.
١٤. « **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** » لمحمد عبد الخالق عضيمة. تصدير: محمود محمد شاكر. ط. دار الحديث ـ القاهرة.
١٥. «**دفع المطاعن عن قراءات الإمام ابن عامر**» لسامي عبد الفتاح هلال ط. دار الصحابة للتراث ـ طنطا ط. الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٦. « **ديوان زهير** » لزهير بن أبي سلمىٰ ربيعة بن رباح المزني، ط. دار

الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط. الأولىٰ ١٤٠٨هـ-١٩٩٨٨م.
١٧. « **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار** » لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ـ بيروت ـ لبنان، ط. الأولىٰ: ١٤٠٩هـ-١٩٩٨٨م.
١٨. « **السبعة في القراءات** » لأحمد بن موسىٰ بن العباس بن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، ط. دار المعارف ـ مصر، ط. الثانية ١٤٠٠هـT « **سر صناعة الإعراب** » لأبي الفتح عثمان بن جني. ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط. الأولىٰ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٩. « **السنن الكبرى** » لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ البيهقي، تحقيق/ محمد عب القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط. الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣مV « **سير أعلام النبلاء**» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط. دار الحديث القاهرة ـ ط. ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
٢٠. « **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** » لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط. دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت ط. الأولىٰ ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
٢١. « **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** » لأبي القاسم محمد بن محمد النويري، تحقيق/ مجدي محمد سرور، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولىٰ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٢. « **شرح عقود الجمان في تجويد القرآن** » لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، شرح محمد إيت عمران، ط. مركز إحكام للبحوث والدراسات القرآنية، عالم الثقافة للطباعة. ط. الأولىٰ ٢٠١٩م.

٢٣. « **صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح** » لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق/ محمد زهير الناصر، ط. دار طوق النجاة، ط. الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٢٤. « **صحيح ابن حبان** » لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط. الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩م.

٢٥. « **صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر** » لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٦. « **عقود الجمان في تجويد القرآن** » لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق/ مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط. مؤسسة قرطبة.

٢٧. « **عوالي مشيخة الجعبري** » لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق/ جمال السيد رفاعي، ط. مكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ القاهرة ط. الأولىٰ ٢٠٠٥م.

٢٨. « **غاية النهاية في طبقات القراء** » لمحمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عنىٰ بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٢٩. «**غريب الحديث**» لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط. الأولىٰ ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٣٠. « **فتح الوصيد شرح القصيد** » لعلم الدين علي بن محمد

السخاوي، تحقيق/ جمال الدين محمد شرف، ط. دار الصحابة - طنطا، ط. الأولىٰ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣١. « **الكامل في اللغة والأدب**» لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الفكر العربي - القاهرة، ط. الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٢. « **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل = تفسير الزمخشري** » لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، ط. دار الكتاب العربي - بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٧هـ.

٣٣. « **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** » لمصطفىٰ بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة ط. مكتبة المثنىٰ - بغداد ١٩٤١م.

٣٤. « **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** » لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ محي الدين رمضان، ط. مؤسسة الرسالة، ط. الخامسة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٥. « **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني** » لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق/ فرغلي سيد عرباوي، ط. أولاد الشيخ للتراث، ط. الأولىٰ ٢٠١١م.

٣٦. « **اللآلئ الفريد في شرح القصيدة** » لعبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، تحقيق/ جمال الدين محمد شرف، ط. دار الصحابة - طنطا، ط. الأولىٰ ٢٠٠٧م.

٣٧. « **لسان العرب** » لجمال الدين ابن منظور، الناشر: دار صادر - بيروت، ط. الثالثة: ١٤١٤هـ.

٣٨. « **لطائف الإشارات لفنون القراءات** » لشهاب الدين القسطلاني،

تحقيق/ مركز الدراسات القرآنية ـ المدينة المنورة، ط. مجمع الملك فهد، ط. الأولىٰ ١٤٣٤هـ.

٣٩. « **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** » لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٠. « **مختصر التبيين لهجاء التنزيل** » لأبي داود سليمان بن نجاح، ط. مجمع الملك فهد ـ المدينة المنورة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤١. « **المستدرك على الصحيحين** » لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم، تحقيق/ مصطفىٰ عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط. الأولىٰ ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٢. « **معاني القرآن** » لأحمد بن محمد أبي جعفر النحاس، تحقيق/ محمد علي الصابوني، ط. جامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة، ط. الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٤٣. « **معاني القرآن** » لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق/ هدىٰ محمود قراعة، ط. مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط. الأولىٰ ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٤. « **معاني القرآن** » ليحيىٰ بن زياد الفراء، تحقيق/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرين، ط. دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر.

٤٥. « **معاني القرآن وإعرابه** » لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، ط. عالم الكتب ـ بيروت، ط. الأولىٰ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٦. « **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** » لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. ط. دار الكتب العلمية، ط. الأولىٰ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٧. « **مقدمات في علم القراءات** » لمحمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور، ط. دار عمار ـ عمان ـ الأردن، ط. الأولىٰ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٨. « **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** » لمحمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، ط. دار الكبت العلمية، ط. الأولىٰ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٩. « **الموضح في وجوه القراءات وعللها** » لابن أبي مريم نصر بن علي الشيرازي، دراسة وتحقيق/ د/ عمر حمدان الكبيسي، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة، ط. الأولىٰ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٠. « **النشر في القراءات العشر** » لمحمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، تحقيق/ علي محمد الضباع، ط. المطبعة التجارية الكبرىٰ.

٥١. « **النهاية في غريب الحديث والأثر** » لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ط. المكتبة العلمية ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.